

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: محاسبة وتدقيق

تخصص: محاسبة وتدقيق

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور تحليل المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة
الاقتصادية

إشراف الأستاذ:

- د. قمان مصطفى

من إعداد:

• ميلي صحرة

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة المسيلة		
مشرفا و مقررا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر أ	د. قمان مصطفى
مناقشا	جامعة المسيلة		

السنة الجامعية: 202/2020



شكر و عرفان

قال تعالى "ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه"

سورة الاحقاف الآية "15"

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات تتبعثر الأحرف وعبثا أن يحاول تجميعها في سطور يشرفني أن نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير إلى نبع العون، إلى من وجهي دون وهن إلى الدكتور الفاضل " قمان مصطفى" لتفضله بالإشراف على هذا البحث وعلى سعة صدره وعلى حرصه أن يخرج هذا البحث في صورة كاملة لا يشوبه أي نقص، والذي لم يبخل بإرشاداته، بنصائحه وتوجيهاته، على هذا المجهود لك مني الشكر والجزيل وخالص الاحترام والتقدير ودمت الشعاع المنير جزاك الله عني كل الخير.

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملي والى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربي إلى الأساتذة الكرام في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير.

وأتوجه بالشكر أيضا إلى عمال ومسؤولي مؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز-المسيلة خصوصا مصلحة المالية والمحاسبة وعلى رأسهم الأستاذ الفاضل " فراحية رضوان" على حسن الاستقبال والمعاملة الجيدة وعلى دعمه، وقدم لي جميع المعلومات القيمة التي ساعدتني في انجاز هذا العمل جزاه الله خيرا.

كما أتوجه بالشكر إلى لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة وتقييم هذه المذكرة.

صحرة



بعد طول العناء وفقنا الله إلى العطاء ولم يبقى لنا سوى الشكر والإهداء إلى اعز الناس
اهدي ثمرة جهدي إلى من كانت سندي في السراء والضراء،
إلى من ربتي أحسن تربية إلى الرمز الحب ومنبعه...وصوته...وصداه...وروحه ومعناه، إلى
من يعجز اللسان على الثناء عليها والقلم عن وصف فضلها، إلى التي جعلت الجنة تحت
أقدامها، ريحانة حياتي، الوردة التي ليس لها نظير، الشمعة التي بها استتير، رمز وجودي في
البقاء **أمي الغالية** حماك الله ورعاك وأطال في عمرك
إلى من يعجز اللسان ويجف القلم عن وصف جماله، إلى الذي حملني على كتفيه وأسكنني
نور عينه دون أن يشكو وشق الصعاب من أجل تعليمي وأوصلني إلى بر الأمان وزرع في
نفسي القيم، إلى الذي أحاطني بالعناية التامة وضحى من أجل ان يراني على ما أنا عليه الآن
إلى من كان لي خير قدوة **أبي الغالي** أدامك الله وأطال في عمرك
إلى مصابيح دربي وشموع حياتي، إلى من نشأت وترعرعت بينهم وقاسموني همومي وأحزاني
إلى إخوتي الأعزاء وأختي الغالية أسأل الله أن يوفقها في الدراسة إن شاء الله
و إلى كل الأهل والأقارب
إلى كل من قد ينسأه حبر القلم ولن ينسأه ذكر اللسان والقلب
إلى كل من سعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي



ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز، ففي الجانب النظري تم توضيح أساسيات التحليل المالي والقرارات المالية وتم التعرف على دور التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية، وتم معالجة الموضوع من خلال إسقاط الجانب النظري على واقع المؤسسة محل الدراسة.

من خلال هذه الدراسة التوصل إلى أن المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز تقوم بدور تحليل المالي في ترشيد القرارات المالية وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي التي تسعى إليها المؤسسة للوصول إلى الأهداف ومن أجل اتخاذ القرار المناسب. وتتمثل في المؤشرات التوازن المالي، النسب المالية وجدول التدفقات الخزينة.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، القرارات المالية، المؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، جدول التدفقات النقدية، قرار الاستثمار، قرار التمويل، قرار توزيع الأرباح.

Summary

This study aims to shed light on the rôle of Financial analysis in rationalizing Financial decisions in the economic institution–A case study of the National Electricity and Gas corporation. On the theoretical side, the basics of financial analysis and financial decisions were clarified. The role of financial analysis in rationalizing financial decision was identified, and the topic was addressed by dropping the theoretical side on the reality of the institution under study.

Through this study, I concluded that the National Electricity and Gas Corporation has a financial analysis the role in rationalizing Financial decision, using the Financial analysis tools that the corporation seeks to reach the goals and in order to make the appropriate decision. The Indicators are represented in the financial balance, financial ratios and the schedule of cash flows.

Key words: Financial analysis, Financial decisions, Indicators financial balance, financial ratios, cash flow chart, investment decision, financing decision, dividend distribution decision.

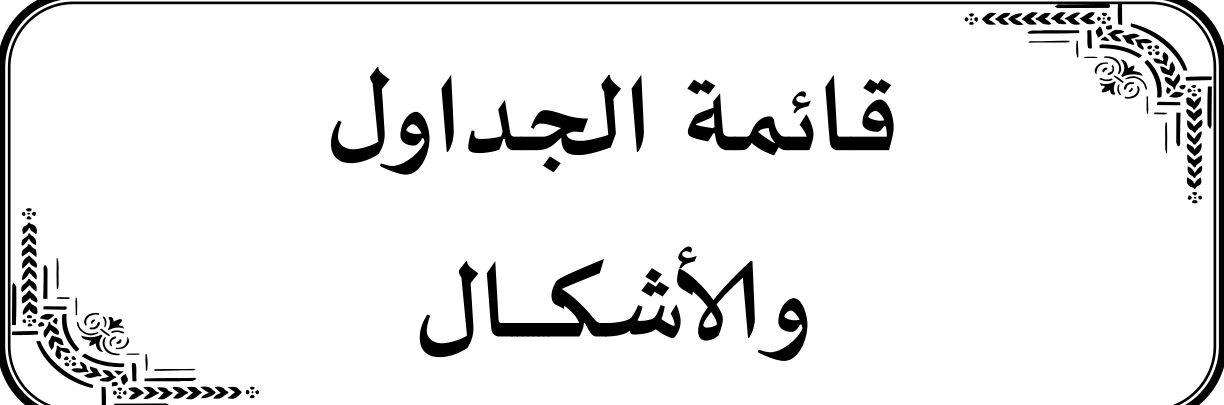
الفهرس

فهرس المحتويات

	شكر والعرفان
	الإهداء
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الاختصارات
ا	مقدمة
الفصل الأول: مدخل عام للتحليل المالي والقرارات المالية	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: أساسيات التحليل المالي
8	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي
9	المطلب الثاني: الاستعمالات التحليل المالي
12	المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي
25	المبحث الثاني: القرارات المالية
25	المطلب الأول: القرارات الاستثمارية

28	المطلب الثاني: القرارات التمويل
32	المطلب الثالث: القرارات توزيع الأرباح
34	المبحث الثالث: دور التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية
34	المطلب الأول: دور التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمار
35	المطلب الثاني: دور التحليل المالي في ترشيد القرارات التمويل
38	المطلب الثالث: دور التحليل المالي في ترشيد القرارات توزيع الأرباح
39	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة حالة للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز - المسيلة	
41	تمهيد
42	المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
42	المطلب الأول: ماهية المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
44	المطلب الثاني: مهام وأهداف والهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
46	المطلب الثالث: التعريف بمديرية التوزيع الكهرباء والغاز والهيكل التنظيمي لها
49	المبحث الثاني: تحليل التوازن المالي للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
49	المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي من سنة 2017 إلى سنة 2020

54	المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
58	المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة جدول التدفقات النقدية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
61	المبحث الثالث: دور التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
61	المطلب الأول: دور التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
64	المطلب الثاني: دور التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
66	المطلب الثالث: دور التحليل المالي في ترشيد قرارات توزيع الأرباح في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
68	خلاصة الفصل الثاني
70	الخاتمة
73	قائمة المراجع
77	الملاحق



قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	حالة رأس المال العامل موجب	14
02	حالة رأس المال العامل معدوم	15
03	حالة رأس المال العامل سالب	15
04	حجم نشاط المديرية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز في تاريخ 2020/12/31	46
05	مصطلحات أنواع الطاقة الكهربائية والغازية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز	46
06	مصطلحات أنواع الزبائن للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز	47
07	الميزانية المالية المختصرة الأصول للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2020-2017	49
08	الميزانية المالية المختصرة الخصوم للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2020-2017	50
09	حساب رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2020-2017	50
10	حساب أنواع رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2020-2017	51
11	حساب الاحتياجات رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2020-2017	52
12	حساب خزينة الصافية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2020-2017	53

54	حساب نسب السيولة للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2020-2017	13
55	حساب نسب التمويل للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2020-2017	14
56	حساب نسب المردودية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2020-2017	15
57	حساب نسب النشاط للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2020-2017	16
58	جدول التدفقات النقدية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2020-2017	17
60	حساب التدفق النقدي المتاح للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2020-2017	18
60	حساب نسب التغطية النقدية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2020-2017	19
61	حساب الأوزان لكل من الأصول الثابتة والأصول المتداولة للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2020-2017	20
62	نسب النشاط للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017- 2020	21
62	نسب المردودية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017- 2020	22
63	جدول تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2020-2017	23
64	حساب الأوزان النسبية لكل من حقوق الملكية ورأس المال والالتزامات قصيرة وطويلة الأجل للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2020-2017	24

65	حساب نسب التمويل والاستقلالية والمديونية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017-2020	25
65	جدول تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويل للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017-2020	26
66	جدول تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة توزيع الأرباح للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017-2020	27
67	نسبة النقدية التشغيلية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017-2020	28
67	حساب العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز	29

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
28	مصادر التمويل	01
45	الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز	02
47	الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع- المسيلة	03
54	تطور مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017-2020	04

قائمة الاختصارات

الاسم باللغة العربية	الاسم باللغة الأجنبية	الرمز	الرقم
رأس المال العامل الصافي الإجمالي	Fonds de Roulement net globale	FRng	01
الاحتياج في رأس المال العامل	Besoin en Fonds de Roulement	BFR	02
الخزينة الصافية	Trésoreie Nette	TN	03
مؤشر الربحية	Indice de Profitabilité	IP	04

مقدمة

مقدمة:

تعتبر المؤسسة مجال واسعاً للدراسة العلمية والاقتصادية، فهي النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي حيث أنها تحتوي على عدة وظائف مختلفة ومن أهمها الوظيفة المالية، حيث تهدف الوظيفة المالية إلى تحقيق الربح وتعظيم الثروة.

وتركز الوظيفة المالية على البحث في الاحتياجات المالية اليومية للمؤسسة والبحث في المصادر التمويلية بالكمية المناسبة والتكلفة الملائمة، حيث ينحصر دور الوظيفة المالية في مواجهة المنافسة وهي تهتم باتخاذ القرارات في مجال الاستثمار ومجال التمويل، والمساعدة في بناء سياسة المالية، ويمكن من تنفيذ الخطط ووضع سياسة توزيع الأرباح.

ومن بين وظائف التي تسعى الوظيفة المالية إلى تحقيقها وهي التحليل المالي، فالمحلل المالي يقوم بتحليل القوائم المالية للمؤسسة بهدف التخطيط واتخاذ القرارات، وتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، ومن خلال تحسين الوضع هناك مؤشرات التوازن المالي والحفاظ على المستوى من السيولة، وضمان الحد الأدنى من الربحية للمؤسسة فالتحليل المالي أداة هامة للكشف عن أداء المؤسسة.

نجاح أي مؤسسة لا يمكن إلا بمعرفة كيفية مزج عناصرها المتمثلة في التمويل والإنتاج، والتسويق، المالية، ولمعرفة الوضع المالي للمؤسسة باستعمال وسيلة فعالة وهي التحليل المالي حيث يعتبر من الأدوات الفعالة في ترشيد القرارات المالية.

التحليل المالي يعتبر أداة فعالة للوصول إلى الهدف على معرفة كيفية اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة والوقوف على مواطن القوة وتحسين المواطن الضعف من أجل اتخاذ القرارات المالية أدوات من خلالها المؤشرات المالية التي تستمد من القوائم المالية، إضافة إلى النسب بكل أنواعها التوازنات المالية، وقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها على المدى القصير والطويل وقدرتها على استمرارية نشاطها.

القرارات التي يتم اتخاذها في المؤسسة لا يمكن أن تكون رشيدة وأكثر فعالية إلا إذا تم اتخاذها بناء على فهم واضح للظروف الاقتصادية والبيئة التي تتواجد فيها المؤسسة.

اتسع نشاط الوظيفة المالية في المؤسسة والتي بدورها تهتم بمجموعة من القرارات المالية التي تمثل محور نشاطاتها المتعلقة أساساً بالبحث عن مصادر التمويل المختلفة وهو ما يسمى قرار التمويل، بالإضافة إلى هناك قرار الاستثمار الذي يتمثل في كيفية استخدام هذه الأموال، وقرار توزيع الأرباح الذي يتضمن احتجاز أو توزيع الأرباح المحققة على المساهمين.

إن التحليل المالي أصبح من الأمور الهامة جداً في الفترة الأخيرة من أجل اتخاذ القرارات المالية سليمة ومختلفة، لا سيما أن عملية اتخاذ القرار لم تعد سهلة بالنسبة لمتخذ القرار بناء على خبرته الذاتية دون دعمها بنتائج التحليل وتوقعاته.

أولاً: الإشكالية الدراسة

نظراً لأهمية الدور الذي يقوم به التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية وتشخيص الوضع المالي وتحسين الأداء المالي للمؤسسات، وعلى ضوء ما سبق، يمكن طرح إشكالية على النحو التالي:

ما هو دور التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؟

و للإجابة على هذه الإشكالية تطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما أهمية التحليل المالي؟ ما هي مجالاته؟

2- ما هي أدوات التحليل المالي التي تخضع لها المؤسسات الاقتصادية؟

3- ما هي أنواع القرارات المالية؟

4- كيف يتم اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية؟

ثانياً: الفرضيات الدراسة

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة قمت بصياغة جملة من الفرضيات التي يتم إثباتها أو

نفيها من خلال انجاز الدراسة، وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

- التحليل المالي يساعد في تسليط الضوء على بيان أداء المؤسسة، ويساعد على التغطية الصعوبات التي تواجهها المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها واتخاذ القرارات السليمة في المؤسسة.

- يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة من أهمها: التخطيط المالي، التحليل الائتماني التحليل الاستشاري، التحليل الاندماج والشراء، تحليل الرقابة المالية، تحليل التصفية وتحليل تقييم.

- تتمثل أدوات التحليل المالي التي تستعملها المؤسسات وتسعى إليها للوصول إلى الأهداف في:

المؤشرات التوازن المالي بكل أنواعه، النسب المالية وجدول التدفقات الخزينة.

- هناك قرارات مالية مختلفة ومتنوعة تتمثل في: القرارات الاستثمارية، القرارات التمويلية وقرارات توزيع الأرباح.

- بعد قيام بتشخيص الوضع المالي للمؤسسة وباستخدام الأدوات التحليل المالي وفي نهاية يقوم المحلل المالي باتخاذ القرار نتيجة بناء على خبرته الذاتية وعلى النتائج التحليل وتوقعاته.

ثالثاً: أهمية الدراسة

يمكن حصر أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- أهمية التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

- تحديد الأدوات المالية التي تخضع إليها المؤسسات الاقتصادية.

- التعرف على الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية.

- بيان دور التحليل المالي داخل المؤسسة الاقتصادية وكيفية ترشيد القرارات المالية.

رابعاً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أدوات التحليل المالي.
- التعرف على القرارات التي يتخذها بعد تشخيص الوضع المالي للمؤسسة.
- توضيح دور التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- فهم الوظيفة المالية بصورة أكثر دقة فيما يتعلق بالتحليل المالي.
- التعرف على واقع دور التحليل المالي في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز.

خامساً: أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيار هذا الموضوع لأسباب التالية:

- الرغبة الشخصية في الدراسة.
- طبيعة الموضوع تتماشى مع التخصص.
- الرغبة في توسع المعارف وإثرائها فيما يخص التحليل المالي.
- توفر المراجع التي تساعد على البحث والدراسة بغية تحقيق أهداف البحث.
- الرغبة الشخصية في دراسة القرارات المالية.

سادساً: منهجية الدراسة

تم الاعتماد على منهجين في الدراسة، في الدراسة النظرية تم استخدام المنهج الوصفي لإبراز مختلف المعلومات المتعلقة بالتحليل المالي وأدواته، وكذلك إبراز أهمية القرارات وأنواعه. أما في الدراسة التطبيقية فقد اعتمدت على منهج دراسة الحالة، بغرض الفحص المعمق مما يمكن إعطاء صورة واضحة لحالة على أرض واقع.

سابعاً: حدود الدراسة

1- الإطار المكاني: تمت الدراسة الميدانية في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز ببلدية المسيلة ولاية المسيلة.

2- الإطار الزمني: يتمحور حول دور التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة للسنوات 2017 و2018 و2019 و2020.

ثامنا: الدراسات السابقة

❖ اليمين سعادة - جامعة باتنة حاج لخضر - جزائر-2008

عنوان الدراسة	استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
الهدف من الدراسة	إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ودوره في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة.
أهم النتائج	التحليل المالي تعتبر أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي لوضعية المؤسسة والوقوف على جملة المشاكل التي تعاني منها.

❖ معوج بلال - جامعة محمد صديق بن يحي جيجل - جزائر-2016

عنوان الدراسة	دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
الهدف من الدراسة	التعرف على الأدوات المالية المستعملة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
أهم النتائج	التحليل المالي للقوائم المالية هو احد الأدوات المهمة التي تستخدمها الإدارة والأطراف الخارجية لغرض الحصول على المعلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات عن طريق تحويل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية من مجرد أرقام مطلقة إلى أرقام لها مدلولها بها.

❖ بن دادة عمر - جامعة محمد صديق بن يحي - جيجل - جزائر - 2017

عنوان الدراسة	دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
الهدف من الدراسة	إمكانية وجود دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية (قرارات الاستثمار وقرارات التمويل، قرارات توزيع الأرباح)
أهم النتائج	إن عملية تقييم الأداء هذه هي تقييم للقرارات المالية المجمع، حيث أن الأداء المالي هو عبارة عن عملية وضع القرارات المالية حيز التطبيق وعملية تقييم الأداء هذه تعطي نتيجة واقع تطبيق هذه القرارات.

تاسعا: هيكلية الدراسة

لإجابة على الأسئلة الفرعية واختبار فرضيات تم تقسيم البحث إلى فصلين، الأول يخص الدراسة النظرية والفصل الثاني خاص بالدراسة التطبيقية وكانت الخطة كالتالي:

الفصل الأول: بعنوان مدخل عام للتحليل المالي والقرارات المالية، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تضمن أساسيات التحليل المالي، أما المبحث الثاني فقد خصص للقرارات المالية وخصص المبحث الثالث دور التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية.

الفصل الثاني: دراسة حالة-مؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز مسيلة، تم خلال هذا الفصل التعرف على المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز وتحليل القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز - المسيلة والتعرف على دور التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية التي تم اتخاذها سابقا من طرف المحلل المالي بالمؤسسة محل الدراسة.

الفصل الأول

مدخل عام للتحليل المالي والقرارات المالية

المبحث الأول: أساسيات التحليل المالي

- المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي
- المطلب الثاني: الاستعمالات التحليل المالي
- المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي

المبحث الثاني: القرارات المالية

- المطلب الأول: القرارات الاستثمارية
- المطلب الثاني: القرارات التمويل
- المطلب الثالث: القرارات توزيع الأرباح

المبحث الثالث: دور التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية

- المطلب الأول: دور التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمار
- المطلب الثاني: دور التحليل المالي في ترشيد القرارات التمويل
- المطلب الثالث: دور التحليل المالي في ترشيد القرارات توزيع الأرباح

تمهيد

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية المختلفة السائدة والقائمة في المؤسسة بهدف الوصول إلى تشخيص صحيح للوضع المالية للمؤسسة، يساعد في تسليط الضوء على بيان قوة إدارة المؤسسة ويستخدم للتخطيط لأعمال المستقبل لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد ويسمح بالتعرف على الوضع الحقيقي للمؤسسة، ويساعد على اتخاذ القرارات السليمة في المؤسسة.

يتضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتحليل المالي و استعمالاته المرجوة، بالإضافة إلى أدواته الأساسية الواجب إتباعها قصد الوصول إلى نتائجه كما يتم التعرف أيضا على القرارات المالية بمختلف أنواعها للوقوف على الوضع المالي للمؤسسة.

لعرض مختلف جوانب التحليل المالي بصورة أعمق وأكثر تفصيلا من خلال هذا الفصل يمكن إعطاء نظرة شاملة عن التحليل المالي والقرارات المالية يقسمه إلى ثلاث مباحث:

- أساسيات التحليل المالي
- القرارات المالية
- اثر التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية.

المبحث الأول: أساسيات التحليل المالي

التحليل المالي علم له قواعد وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالتقارير المالية للمؤسسة وإجراء تصنيف لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينها وتفسير النتائج التي تم التوصل إليها لتقييم الوضع المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي

من خلال هذا المطلب سيتم التعرف على ماهية التحليل المالي من خلال المفهوم، أهمية وأهداف.

1- مفهوم التحليل المالي

تعددت تعريف التحليل المالي من أهمها:

التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه نتائج المؤسسة في المستقبل¹

التحليل المالي هو مجموعة من الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية، التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية. من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.²

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها الملائم وذلك باستخدام أدوات معينة من أجل الوصول إلى نتائج سليمة تساعد على تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.

2- أهمية التحليل المالي

التحليل المالي ذو أهمية قد زادت بشكل كبير والمتمثلة في:³

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جميع الأموال من ناحية أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وقدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به المؤسسة.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة.
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة المؤسسة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- مؤشر المركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة

¹- سالم صلال الحسيناوي، أساسيات الإدارة المالية، دار المدينة الفاضلة، 2014، ص 239.

²- محمد مدحت غسان الخيري، دلال غسان الخيري، التحليل المالي (الكشف عن الانحراف والاختلاس)، ط1، دار الصايل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 39.

³- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، فلسطين، ص 3.

3- أهداف التحليل المالي

- تختلف أهداف التحليل المالي باختلاف الأطراف التي تستعمله إذ يعتبر أساسي لاتخاذ القرارات المالية، يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:¹
- بيان وضعية المالية للمؤسسة في صورتها الحقيقية.
 - تقديم قدرة المؤسسة على التزاماتها في الأجل القصير والطويل.
 - تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض وخدمة ديونها من الفوائد.
 - تقويم قدرة الأداء التشغيلي والتمويل المشروع.
 - بيان وضع مستوى المؤسسة في الصناعة أو القطاع التي تنتمي إليه.
 - الحصول على مؤشرات ونسب التعرف على مناطق القوة والضعف للمؤسسة.

المطلب الثاني: الاستعمالات التحليل المالي

التحليل المالي له استعمالات مختلفة تتمثل في:

1-مجالات التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها:²

1-1 التخطيط المالي

تعتبر هذه العملية أمراً ضرورياً للمستقبل لكل مؤسسة، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من السلع وخدمات، وعملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور الأداء المؤسسة المتوقع بالأداء السابق لها. وتستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة وهذه المنظومة من العمليات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة والتنبؤ بتحليلات مستقبلية وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط ويستند إليها وضع تقديرات المستقبلية.

1-2 التحليل الائتماني

يهدف هذا التحليل إلى التعرف عن الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقرض وبالتالي فهذا المجال من التحليل يقوم به المقرض، من خلال تحليل شامل للوضعية المالية للمقرض تمكنه من معرفة

¹ - منيرة محمود قسم السيد بباكر، التحليل المالي ودوره في ترشيد قرارات منح التمويل المصرفي، رسالة ماجستير، المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، خرطوم، السودان، 2018، ص31.

² - معوج بلال، دور التحليل بالموشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، علوم التسيير، كلية علوم اقتصادية وتجارية وتسيير، جامعة محمد صديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2016، ص34، 35.

المخاطر التي قد تتجم عن منحه القرض واستنادا إلى نتيجة التحليل يتخذ قراره، وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى أدوات أخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب.

1-3 التحليل الاستثماري

إن من أفضل التطبيقات العملية التحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم المؤسسات ومنح القروض. ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات الإدارية.

1-4 تحليل الاندماج والشراء

ينتج عن هذا التحليل تكوين وحدة اقتصادية واحدة، نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا أو شراء إحدهما لأخرى، وبالتالي زوال الشخصية القانونية، لكل منهما أو إحدهما.

1-5 تحليل الرقابة المالية

يهدف هذا التحليل لتقييم ومراجعة الأعمال للتأكد من ان تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعية وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب.

1-6 تحليل التصفية

من الحالات الخاصة التي قد تواجد المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها، تتطلب تحليلا ماليا دقيقا يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات والأصول والخصوم.

1-7 تحليل تقييم الأداء

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم الأداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة مجهوداتها وتوازنها المالي. والجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة على عكس أنواع التحليل الأخرى التي قد تهتم طرف أو أكثر دون الآخر.

2- أطراف المهمة بالتحليل المالي

يثير التحليل المالي اهتمام فئات متعددة، حيث تسعى كل فئة للحصول على الإجابات على مجموعة التساؤلات التي تمس مصالحها وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها، فالغرض من التحليل يختلف باختلاف الفئة ذات العلاقة، ويمكن تحديد الفئات صاحبة الاهتمام بالتحليل المالي بما يلي:

1-2 إدارة المؤسسة : يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي الوحدة(الهيئة العامة في الشركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام) بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها إذا يعتبر التحليل المالي أداة من اجل:

- معرفة الإدارة العليا لمدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها.

- تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد وكذلك السياسات الإدارية.
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

2-2 الملاك (أصحاب المؤسسة)

وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسات الفردية.

2-2 الدائنون

تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعا لنوع الدين. وتتمثل فيما يلي:¹

- الديون طويلة الأجل و الديون قصيرة الأجل.

2-4- جهات أخرى تتمثل في:

- الغرف التجارية والصناعية.
- أجهزة التخطيط.
- المستثمرون المحتملون.
- المصارف وشركات التأمين.
- العملاء والموردون وآخرون.

2- مصادر معلومات اللازمة في التحليل المالي

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي:

- مصادر معلومات داخلية و مصادر معلومات خارجية.
- ويمكن حصر مصادر تلك المعلومات بشكل عام فيما يلي:²
- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية العمومية قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.
- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة .
- التقرير المالية الداخلية التي تعد لأعراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.
- المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة والمكاتب الواسطة.
- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث.
- المكاتب الاستشارية.

¹ - منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص18، 19، 20.

² - محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص119.

المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي

تسعى المؤسسة للوصول إلى أهداف مختلفة، ولكي تصل إلى هذه الأهداف عليها أن تستعمل أدوات مناسبة في اتخاذ القرارات، ومن هذه الأدوات المناسبة:

1- الوثائق المستعملة في التحليل المالي

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات المالية إلى الأطراف الخارجية حيث انه وحسب النظام المالي في مادته رقم(1210) من القرار المؤرخ 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق ل26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، فان كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي يتولى سنويا إعداد كشوف مالية. والكشوف المالية الخاصة تشمل على: (الميزانية-جدول حسابات النتائج-جدول سيولة تدفقات الخزينة-جدول تغيرات الأموال الخاصة-ملحق بين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للميزانية وجدول الحساب النتائج).¹

1-1 الميزانية المالية

تختلف أشكال الميزانية باختلاف حجم العناصر المكونة لها، وهي مرتبة حسب درجة سيولة الأصول وتختلف و استحقاقية الخصوم، مع الأخذ بعين الاعتبار التجانس بين عناصر كل مجموعة ، فالمجاميع هي التي تستعمل كمعطيات في التحليل المالي.²

تتمثل عناصر الميزانية المالية في: (انظر الملحق رقم 3)³

- الأصول: (الأصول الجارية والأصول غير الجارية)

- الخصوم: (الخصوم الجارية والخصوم غير جارية ورؤوس الأموال الخاصة).

1-2 جدول حسابات النتائج

هو بيان ملخص لأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية . ولا يأخذ في الحسابات تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. ويبرز بالتميز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة.⁴ ولجدول حسابات النتائج شكلين هما:⁵

- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة و جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

1-3 جدول التدفقات النقدية

جدول تدفقات النقدية هو من احد القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.

¹- قمان مصطفى، محاضرات التسيير المالي، العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2018، ص6.

²- محمد عبد الله شاهين محمد، محافظة الأوراق المالية، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2017، ص26.

³-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد19، بتاريخ25 مارس2009، ص81، 88.

⁴- المرجع نفسه ، ص26.

⁵- المرجع نفسه ، ص26، 30، 31.

1-3-1 الهدف

إلزام المؤسسات بتقديم معلومات عن التغييرات الفعلية في النقدية وما يعادلها وذلك بإعداد قائمة للتدفقات مع تقسيم التدفقات خلال الفترة إلى التدفقات من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.¹

1-3-2 طرق إعداد الجدول التدفقات النقدية

هناك طريقتان لإعداد جدول التدفقات النقدية هما:²

- طريقة المباشرة والطريقة غير مباشرة.

1-4 جدول تغيير الأموال الخاصة

يشكل جدول تغيير الأموال الخاصة تحليلاً محركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية³.

2- التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها:

1-2 رأس المال العامل: يستخدم رأس المال العامل في تقدير الشركة على تمويل عملياتها اليومية

والوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.⁴

1-2-1 أنواعه: هناك 4 أنواع من رأس المال العامل

- صافي رأس المال العامل: وهذا المفهوم يطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة والنتائج

هو صافي رأس المال العامل، وهو يعكس مفهوم السيولة. ويمكن حساب رأس المال العامل الصافي من

جهتين للميزانية:⁵

- من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = أموال الدائمة-الأصول الثابتة

- من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

- رأس المال العامل الإجمالي: يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق

سرعة دورانها السنة الأقل، والتي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم غير المحققة والقيم الجاهزة.

ويحسب على النحو الآتي:⁶

¹- سعود جابيد العامري ، المعايير المحاسبية الدولية للإبلاغ المالي الدولي ، ط1، دار المناهج للنشر و التوزيع، 2021 ، ص 52، 53.
²- جمعية حميدات، خبر معايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دار النشر المجمع الدولي العربي للمحاسبين، عمان، الأردن، 2014، ص67.
³- جريدة الرسمية، العدد19، مرجع سابق، ص26.
⁴- فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص35.
⁵- سالم صلال الحسيناوي ، مرجع سابق، ص273.
⁶- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص60.

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

أو

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول - الأصول الثابتة

رأس المال العامل الخاص: يبين مدة تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين لأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض طويلة الأجل. ويتم حسابه وفق العلاقة الآتية:¹

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

- رأس المال العامل الأجنبي: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون. ويكتب رأس المال العامل الأجنبي وفق الصيغة التالية:²

رأس المال العامل الأجنبي = إجمالي الديون

2-1-2 حالات رأس المال العامل تبعا لكل منظور

• منظور أعلى الميزانية: يعبر رأس المال العامل عن علاقة الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، ويمكن حصر 3 حالات لرأس المال العامل:

- رأس المال العامل موجب: في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل سيولة عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائضا ماليا تمثل في رأس المال العامل ، وذلك على النحو الآتي:

الجدول رقم(01): يعبر عن حالة رأس المال العامل موجب

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	FR
	قروض قصيرة الأجل

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص88

- رأس المال العامل معدوم : وفي هذه حالة نادرة الحدوث حيث تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات ، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

¹- مرجع نفسه، ص60.

²-مرجع نفسه، ص60.

الجدول رقم(02): يعبر عن حالة رأس المال العامل معدوم

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	قروض قصيرة الأجل

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي(الإدارة المالية)، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص89.

- رأس المال العامل سالب : في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، حيث يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث في موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

الجدول(03): يعبر عن حالة رأس المال العامل سالب

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
FR	قروض قصيرة الأجل
الأصول المتداولة	

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي(الإدارة المالية)، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص89.

- **منظور ادني الميزانية:** يتمثل رأس العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل حيث يعبر رأس المال العامل من أدنى الميزانية المختصرة عن قدرة المؤسسة على الاستجابة لاستحقاقات قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة (وهي الأكثر قابلية للتحويل إلى السيولة) إلى نقود سائدة يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل، وهناك 3 حالات لهذا المؤشر:
- **رأس المال العامل موجب:** أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويتبقى فائض مالي سيمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.
- **رأس المال العامل معدوم:** في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.
- **رأس المال العامل سالب:** في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.¹

2-2 الاحتياج في رأس المال العامل BFR

- يمكن تحديد المتطلبات الاحتياج في رأس المال العامل على حسب ما يلي:
- الأصول المتداولة ماعدا الخزينة الأصول مطروحا منها الديون القصيرة الأجل ماعدا الخزينة الخصوم.

¹ - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: الإدارة المالية، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص89، 90.

ويحسب حسب العلاقة الآتية¹:

الاحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة-خزينة الأصول)- (الديون القصيرة الأجل-الخزينة الخصوم)

2-2-1 الحالات التي يأخذها الاحتياج في رأس المال

يمكن أن يأخذ الاحتياج في رأس المال الحالات التالية:

- **احتياج في رأس المال العامل الموجب:** هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد عن مدتها عن السنة وذلك للتغطية احتياجات التمويل لم تغطي كلية بموارد الدورة وبالتالي فالمؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل لتمويل احتياجاتها.

- **احتياج في رأس المال العامل سالب:** هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، تحتاج إلى موارد أخرى وتقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة، هذا يعني أن جميع احتياجات التمويل مغطاة بموارد الدورة، وبالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة إلى موارد التمويل يجب على المؤسسة أن تفكر في استغلال الفائض في الاستثمار لرفع مردوديتها.

- **احتياج في رأس المال العامل معدوم:** هذه الحالة تكون عندما تغطي الموارد الدورة احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة.²

2-3 الخزينة:

بعد مفهومي رأس المال العامل الإجمالي و احتياج في رأس المال العامل كمؤشرين ماليين متكاملين يمثل الأول الجهد المبذول من طرف المؤسسة لمواجهة تمويل احتياجاتها المتولدة عن نشاطها الاستغلال بواسطة الأموال الدائمة، ويمثل الثاني مبلغ احتياجات الاستغلال وخارج الاستغلال غير المغطاة بواسطة الموارد الدورية لاستغلال وخارج الاستغلال. يسمح الفرق بين هذين المؤشرين الماليين بتحديد مستوى الخزينة، أي :

الخزينة = (رأس المال العامل الإجمالي - احتياج في رأس المال العامل)

ويمكن كذلك حساب الخزينة من خلال الفرق بين القيم المتاحة من جانب الأصول والديون البنكية قصيرة الأجل من جانب الخصوم.³

الخزينة = القيم المتاحة - الديون البنكية قصيرة الأجل

¹ -Karine cerrada et d'autres comptabilité et analyse des états financiers، De Boeck supérieur, 2ème édition, France,2016 ، p236.

² عز الدين عبد الرؤوف، محاضرات: التسيير المالي، إدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016، ص29، 30.

³ خميسي شيهة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص91، 92.

2-3-1 حالات ممكنة للخرينة

- رأس المال العامل أكبر احتياج رأس المال العامل: فان الخزينة موجبة، في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها الوضعية عن طريق شراء مواد أولية تقديم تسهيلات للزبائن.
- رأس المال العامل أقل احتياج رأس المال العامل : فان الخزينة سالبة، المؤسسة في حالة عجز أي قدرة على تسديد ديونها في آجالها وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير عن طاقتها الإنتاجية وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع المواد الأولية.

- رأس المال العامل يساوي احتياج رأس المال العامل: فان الخزينة تساوي الصفر أي الخزينة المتلى إن الوصول إلى هذه الحالة يتم باستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.¹

3- التحليل المالي بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي للقوائم المالية وأكثر انتشارا في أوساط المحللين الماليين وذلك لسهولة استخراجها والاعتماد عليها في تقييم الأداء.

3-1 تعريف النسب المالية

يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب التحليل المالي الأكثر شيوعا في عالم الأعمال لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المنظمات من مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم. وتعرف النسب المالية بأنها " علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين".²

3-1 أنواع النسب المالية

تنقسم النسب المالية إلى 6 مجموعات الرئيسية هي:

أولا: النسب السيولة

السيولة هي مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية في تاريخ استحقاقها فتعبر السيولة عن مقدرة المؤسسة على تحويل قيمة أصولها المتداولة إلى نقود والسيولة بعد ذلك البعد الأول يتمثل في الوقت اللازم لتحويل الأصل إلى النقود والبعد الثاني يتمثل في إمكانية تحقيق القيمة الفعلية من تحويل الأصل.

¹ - شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الدولية لإبلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع، 2014، ص121، 122.

² - محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص231.

و لما كانت السيولة أساسية لاستمرار عمليات المنشأة فانه من الضروري تحديد درجة السيولة بالمؤسسة وفي هذه الحالة فان المدير المالي يقتصر في تحليل على مجموعة واحدة من النسب وإنما يقوم بتحليل 5 مجموعات من النسب هي:

1- **نسبة التداول:** تستخرج نسبة التداول من قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة وتتضمن الموجودات المتداولة النقدية والشبه نقدية في حين تتمثل المطلوبات المتداولة حسابات الدائنين وأوراق الدفع قصيرة الأجل والمستحقات قصيرة الأجل وغيرها وعلى وفق الصيغة التالية:¹

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

تعتبر نسبة التداول من المؤشرات التقريبية لدراسة تحليل السيولة، ويعود سبب ذلك إلى أن هذه النسبة تعتمد في حسابها على مجموع الموجودات المتداولة ومجموع المطلوبات المتداولة دون الاهتمام بدرجة سيولة فترات الموجودات المتداولة أو تواريخ استحقاق المطلوبات المتداولة. المعيار نسبة التداول 1:2، تشير نسبة التداول المنخفضة قياساً بمعيار المقارنة إلى احتمال مواجهة المؤسسة لصعوبات في سداد ما عليها من ديون قصيرة الأجل في تواريخ استحقاقها، في حين يشير الارتفاع الكبير في هذه النسبة قياساً بمعيار المقارنة ورغم تعزيره لسيولة المؤسسة، إلا انه يشير إلى احتفاظ الإدارة بأصول متداولة تزيد عن الحدود الاقتصادية.

2- **نسبة السيولة السريعة:** في هذه النسبة يستبعد قيمة المخزون السلعي من مجموع الأصول المتداولة ويقسم الناتج الباقي على مجموع الخصوم المتداولة. أي أن هذه النسبة تعبر عن نسبة النقدية وما في حكمها مضافاً إليها أوراق القبض إلى الخصوم المتداولة وذلك بالشكل الآتي:

نسبة السيولة السريعة = (مجموع الأصول المتداولة - قيمة المخزون السلعي) / مجموع الخصوم المتداولة

المعيار نسبة السيولة السريعة (1:1) إذا كانت نسبة السيولة السريعة في أي المؤسسة أكبر من واحد فان ذلك يوضح أن المؤسسة ستكون قادرة على مقابلة التزاماتها الجارية دون أن تضطر إلى إجراء بيع عاجل لجزء من مخزونها السلعي، وإذا كانت النسبة السيولة السريعة أقل من واحد، فيجب على المؤسسة أن تكون على استعداد عند الضرورة إلى العمل على تسويق مخزونها السلعي للحصول على النقدية اللازمة لمواجهة التزاماتها، إلا إذا كان في مقدورها وإمكانها الحصول على موافقة الدائنين على تأجيل تواريخ استحقاق ديونهم أو الحصول على قروض من المؤسسات المالية لمواجهة هذه الالتزامات.

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2000، ص 103، 104.

3- نسبة المركز النقدي

يتوصل إلى هذه النسبة باستبعاد المخزون السلعي وأوراق القبض من قيمة الأصول المتداولة وقسمة الباقي بعد ذلك على الخصوم المتداولة على النحو الآتي:

$$\text{نسبة المركز النقدي} = \text{قيمة الأصول المتداولة} - (\text{أوراق القبض} + \text{المخزون السلعي}) / \text{قيمة الخصوم المتداولة}$$

يمكن تصوير هذه النسبة بالشكل الآتي أيضا، باعتبار أن الباقي من الأصول المتداولة بعد استبعاد أوراق القبض والمخزون السلعي يتضمن النقدية والسندات المالية الحكومية وما في حكمها من أوراق مالية سهلة التداول. وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المركز النقدي} = (\text{النقدية} + \text{السندات المالية للتداول}) / \text{قيمة الخصوم المتداولة}$$

المعيار نسبة المركز النقدي 1:1 إذا بلغت نسبة المركز النقدي في المؤسسة 1 فان ذلك معناه أن مثل هذه المؤسسة تتوفر تحت يديها النقدية الكافية لمواجهة جميع التزاماتها الجارية وهو ما يعني عدد قليل من المؤسسات.

4- نسبة المدفوعات النقدية اليومية

يمكن التوصل إلى هذه النسبة بإجراء المقارنة بين مستوى النقدية الحالية والنقدية المنتظرة الحصول عليها قريبا (المستندات السهلة التداول) والمتوسط اليومية للمدفوعات النقدية وذلك على النحو الآتي:

$$\text{نسبة المدفوعات النقدية اليومية} = (\text{النقدية} + \text{الأوراق المالية والسندات سهلة التداول}) / \text{المتوسط اليومي للمدفوعات النقدية}$$

يمكن التوصل إلى مثل هذه النسبة بمعرفة المحللين الماليين الخارجيين لان الأرقام الخاصة بالمدفوعات النقدية اليومية لا يسمح بتسربها للخارج و يلاحظ أن المؤسسات التي لديها قدرة ائتمانية كبيرة لدى البنوك والموردين، تستطيع أن تزاوّل نشاطها في حدود سيولة نقدية اقل من تلك المؤسسات التي ليس لديها مثل هذه القدرة الائتمانية، وعادة وتعطي التغيرات في نسبة المدفوعات النقدية اليومية للمدير المالي دلالة على أن هناك ضرورة لتدعيم قدرة المؤسسة الائتمانية أو العمل على تحقيق مزيد من السيولة.

5- نسبة رأس المال العامل الصافي

يطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة تحصل على رأس المال العامل الصافي ويمثل هذا الناتج

الأموال التي تقوم المؤسسة بتشغيلها في عملياتها الجارية . وتحسب على النحو الآتي 1:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

¹ - محمد صيرفي، مرجع سابق، ص238، 239، 240، 241.

نسبة المخزون السلعي = المخزون السلعي / رأس المال العامل الصافي

تستخدم هذه النسبة لقياس مدى استخدام رأس المال العامل الصافي في تمويل البضاعة المخزنة التي تمثل أصلاً متداولاً إذا درجة اقل من السيولة، وعلى ذلك فإن نسبة المخزون السلعي إذا قلت عن 1 تعبر على أن رأس المال العامل بالمؤسسة أكبر من المخزون السلعي، وفي هذه الحالة فإن الباقي من الأصول المتداولة (النقدية + أوراق القبض) بما فيها زيادة رأس المال العامل الصافي على المخزون السلعي يكفي لمقابلة الخصوم المتداولة.

أما إذا كانت نسبة المخزون السلعي أكبر من 1 فإنه يترتب على ذلك:

- 1- إن جانباً من رأس المال العامل يظل معطلاً في المخزون السلعي.
- 2- كما أن الزيادة في المخزون السلعي عن رأس المال العامل الصافي يتم تمويلها بواسطة مصادر خارجية.

ثانياً: نسب التمويل

تقاس نسب التمويل من خلال نسب المديونية والتمويل الخارجي ونسب الملكية. وفق العلاقات الآتية:¹

نسبة المديونية = مجموع الخصوم (طويلة أجل + قصيرة الأجل) / إجمالي الموجودات

تعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للمؤسسة، وكلما كانت نسبة الدين أكبر من واحد، تشير إلى أن مديونية المؤسسة أكبر من أصولها وبالتالي فإن المؤسسة تواجه أعلى مستوى من المخاطرة، وكلما انخفضت هذه النسبة، فإن المؤسسة ستمتلك أصولاً تزيد عن قيمة مديونيتها.

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الخصوم / حقوق المالكين

تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، يترتب على انخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، إذ من المتوقع أن لا تواجه المؤسسة صعوبات في سداد قيمة القرض والفوائد عندما يحين موعد استحقاقها، أما ارتفاع هذه النسبة فيشير إلى صعوبات تتعرض لها المؤسسة.

نسبة الملكية = حقوق الملكية / مجموع الموجودات

توضح هذه النسبة مدى الاعتماد على الديون كمصدر من مصادر التمويل مقارنة بمصادر التمويل الداخلية، فهذه النسبة تقيس مدى مساهمة الدائنين في أموال المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك، كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما استطاعت المؤسسة أن تتعامل بمرونة مع الدائنين. أما إذا كانت النسبة مرتفعة

¹ - خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، ط1، دار وائل للنشر، 2010، ص65.

فان المخاطر التي يتعرض لها الدائنون سوف تزداد بسبب تناقص مساهمة الملكية في هيكل التمويل وبالتالي سوف تجد المؤسسة صعوبة في الحصول على أموال إضافية عن طريق القروض.

ثالثا: نسب المردودية

يفسر مفهوم المردودية بتقارب النتائج إلى الوسائل المعدة للحصول على هذه النتائج. لدينا :

$$\text{المردودية} = (\text{النتيجة} / \text{الوسائل}) * 100$$

هناك نوعين للمردودية المؤسسة:

1- نسبة المردودية الاقتصادية

يمكن حساب المردودية الاقتصادية ما يلي:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأصول الإجمالية}$$

المردودية الاقتصادية وهي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة لممارسة نشاطها، تبين فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة أي مدى مساهمة المؤسسة في المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

2- نسبة المردودية المالية

تقاس نسبة المردودية المالية من خلال العلاقة بين النتيجة الصافية والأموال الخاصة. وتحسب حسب المعادلة الآتية: ¹

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

تهتم المردودية المالية بدرجة كبيرة بالمساهمين، فإذا كانت النسبة مرتفعة لاسيما إذا كانت أكبر من نسبة الفائدة المطبقة على السوق المالي فان المؤسسة تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة.

رابعا: نسب الربحية

تقيس نسب الربحية مدى كفاءة الإدارة المؤسسة في تحقيق الربح من المبيعات والأصول وحقوق المالكين.

تتمثل نسب الربحية في:

1- هامش صافي الربح: تعبر هذه النسبة مؤشر على كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق أرباح

الصافية من الإيرادات. ويحسب كما يلي:

$$\text{هامش صافي الربح} = \text{صافي الربح} / \text{الإيرادات}$$

كلما زادت نسبة هامش صافي الربح كان هذا مؤشر ايجابي على جودة قرارات وسياسات المبيعات التي اتخذتها إدارة المؤسسة.

¹ - خميسي شيهه، مرجع سابق، ص100، 101.

2- هامش الربح التشغيلي: تعتبر هذه النسبة مقياس حقيقي لكفاءة الإدارة حيث أنها تجيد اثر

السيا
سات
هامش الربح التشغيلي = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / الإيرادات

التمويلية في الشركة وتفحص كفاءة إدارة المشروع بدقة أعلى. وتحسب من خلال المعادلة التالية
المقياس الحقيقي لكفاءة الإدارة هو ربح العمليات، وتبين نسبة هامش الربح التشغيلي مدى الانخفاض
الممكن في سعر البيع الوحدة قبل أن تبدأ المؤسسة بتحمل الخسائر، لذا ينظر إلى هذه النسبة على أنها
مقياس عام للكفاءة في التشغيل.

3- هامش مجمل الربح : تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين سعر الخدمات وتكلفتها، فمجمل الربح
هو عبارة عن الفارق بين تكلفة الخدمة وسعر بيعها. وتحسب من خلال المعادلة الآتية:

هامش مجمل الربح = مجمل الربح / الإيرادات

أهم ما تعبر عنه هذه النسبة هو مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر تكلفة الخدمات ومدى
قدرتها في السيطرة عليها، تحافظ هذه النسبة في كثير من الحالات على مدى ثابتا معقول في حالة
استقرار أسعار البيع وتكاليف الخدمات.

4- قدرة على توليد الربح: تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى ربحية الشركة بالنسبة لمجموع أصولها
وتقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح من العمليات التشغيلية قبل الفوائد والضرائب.
وتحسب من خلال المعادلة التالية:

القدرة على توليد الربح = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول

حيث أن نسبة القدرة على توليد الربح تعطي فكرة عن مدى فعالية المؤسسة في تحويل تلك الأموال
المستثمرة إلى أرباح خلال العمليات التشغيلية.

5-العائد على إجمالي الأصول: تعتبر هذه النسبة مؤشر على قدرة المؤسسة على الاستثمار في أصولها
بما يحقق العائد المناسب بعد خصم الفوائد والضرائب لتعظيم ثروة الملاك. وتحسب من خلال المعادلة
التالية:

العائد على إجمالي الأصول = صافي الربح / إجمالي الأصول

تقيس نسبة العائد على إجمالي الأصول كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح الصافية،
ويطلق على هذه النسبة أيضا العائد على استثمار.

6-العائد على حقوق الملكية : تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية لأنها تقيس العائد المالي
المتحقق كنسبة مئوية من حقوق المساهمين العاديين في المؤسسة، وبالتالي معدل الربح الصافي الذي

يجنيه المستثمرون من استثمار أموالهم، كمرودود على المخاطر التي يواجهونها خلال استثمار أموالهم في المؤسسة. وتحسب من خلال المعادلة التالية¹:

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / مجموع حقوق الملكية

تعطي نسبة العائد على حقوق الملكية مؤشرا جيدا على مدى كفاءة في توظيف أموال المساهمين.
خامسا: نسبة القيمة السوقية

هي النسبة التي تساعد المستثمرين على تقييم ما يمتلكون من الأسهم المؤسسة وما تحققه تلك الأسهم من عوائد. تتمثل نسب القيمة السوقية في:²

1- سعر السهم إلى الربح : وتسمى هذه النسبة مضاعف السعر لأنها تظهر مدى استعداد المستثمرين للدفع مقابل الحصول على حصة نسبية من الأرباح السنوية المحتجزة. وتحسب من خلال المعادلة التالية:

سعر السهم إلى الربح = السعر السوقي للسهم/العائد المحقق للسهم

يمكن أن تفسر نسبة سعر السهم إلى الربح على أنها عدة سنوات من الأرباح لتسديد ثمن الشراء وتستخدم أيضا في تقييم الاستثمارات الحالية أو المتوقعة من وجهة نظر المستثمرين.
2- سعر السهم إلى التدفق النقدي: هذه النسبة لها أهمية كبيرة في تقييم جودة أرباح الشركات وتحسب من خلال المعادلة التالية:³

سعر السهم إلى التدفق النقدي = السعر السوقي للسهم / حصص السهم من التدفقات النقدية

تعتمد نسبة السعر السهم إلى التدفق النقدي بشكل أساسي على التدفق النقدي والذي له أهمية كبيرة في تحديد جودة الأرباح، وكذلك على مدى وجود سيولة لدى هذه المؤسسات، والتي من شأنها أن تساعد على النمو و على توزيع الأرباح، وبالتالي إعطاء صورة أوضح للمستثمر لاتخاذ القرار الاستثماري.
سادسا: نسب النشاط

تعتبر هذه النسب مؤشر جيد على مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسباً على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات لتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وبالتالي زيادة أرباحها. وتتمثل في:⁴

¹- حسن سليمان محمد أبو عودة، **مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير، محاسبة والتمويل، غزة، فلسطين، 2017، ص51، 52، 53، 54.

²- عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، **دور استخدام نسب التحليل المالي على تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المدرجة في البورصة فلسطين**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجلد5، العدد2، كلية الجامعية للعلوم وتكنولوجيا، غزة، فلسطين، 2018، ص280.

³- حسن سليمان محمد أبو عودة، مرجع سابق، ص56.

⁴- حسن سليمان محمد أبو عودة، مرجع سابق، ص45.

1- معدل دوران البضاعة: يقيس هذا المعدل عدد المرات التي تتحول فيها البضاعة إلى المبيعات وبحسب على أساس العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران البضاعة} = \text{متوسط قيمة البضاعة} / \text{تكلفة المبيعات السنوية}$$

كلما زادت قيمة معدل دوران البضاعة، كلما دل ذلك على كفاءة استثمار أموال المشروع في بند البضاعة.

2- فترة التحصيل: تقيس هذه الفترة التحصيل، الفترة اللازمة التي تستطيع المؤسسة تحصيل ديونها التجارية، وتحسب على أساس العلاقة التالية:

$$\text{فترة التحصيل} = (\text{المبيعات الآجلة} * \text{عدد الأيام}) / \text{رصيد الذمم الديون}$$

كلما قلت المدة دل على هذه الذمم جيدة، كما أن زيادة المدة تعني أن الذمم قد تكون رديئة وبحاجة إلى مخصصات.

3- معدل دوران رأس المال العامل: تدل هذه النسبة على مدى الإدارة في استغلال رأس المال وبحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل الدوران رأس المال العامل} = \text{صافي المبيعات} / \text{رأس المال العامل}$$

كلما زادت سرعة دوران رأس المال العامل كلما قلت حاجة المشروع إلى الاعتماد على القروض القصيرة.

4- نسبة الأصول الثابتة إلى المبيعات: تقيس مدى استغلال المؤسسة لهذه الأصول، وتحسب على أساس العلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة الأصول الثابتة إلى المبيعات} = \text{الأصول الثابتة} / \text{المبيعات}$$

الأصول بطبيعتها تهلك على عدة سنوات، وبالتالي فإن حجم الوحدة الواحدة من المبيعات تتحمل نصيب أقل من الإهلاك كلما ارتفع حجم المبيعات والعكس صحيح.

¹ - معتصم أيمن محمود الحلو، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2016، ص46، 47.

المبحث الثاني: القرارات المالية

يهدف هذا المبحث إلى أهم أنواع القرارات المناسبة، من أجل تحقيق الأهداف بأقل التكاليف الممكنة، كل كذلك من أجل تكوين صورة أوفهم متكامل في أنواع القرارات.

المطلب الأول: القرارات الاستثمارية

يختلف القرار باختلاف المركز الإداري الذي يصدر منه والبيئة التي يعمل بها، ويعالج هذا المطلب مفهوم القرارات الاستثمارية ومبادئها وأنوعها المختلفة.

1- مفهوم القرارات الاستثمارية:

عرف سايمون Simon: القرار بأنه اختيار بديل من البدائل المتاحة لإيجاد الحل المناسب لمشكلة جدية ناتجة عن عالم متغير، وتمثل جوهر النشاط التنفيذي في الأعمال.¹
القرار الاستثماري: هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين أو أكثر، وتتنحصر قرارات الاستثمار في اختيار نوع الموجودات التي يجب أن تستخدم من قبل إدارة المؤسسة لتحقيق عوائد مستقبلية.²

2- مبادئ القرارات الاستثمارية

من أهم المبادئ التي يأخذها بعين الاعتبار متخذ القرار الاستثماري من أهمها:³

1-2 مبدأ تعدد الخيارات (البدائل الاستثمارية)

حتى يكون المستثمر في وضع قادر فيه على إجراء المفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأفضل الذي يتناسب مع الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه. وكلما كانت البدائل كثيرة ومتعددة فإنها تعطي متخذ القرار مرونة أكبر وتمكنه من اتخاذ القرار الصائب.

2-2 مبدأ الخبرة والتأهيل

وهذا يعني أن قرار الاستثمار بما يتضمنه من حيثيات وما يستلزمه من إمكانيات فنية وعلمية قد لا تتوفر لدى العديد من المستثمرين، الأمر الذي يستلزم الاستعانة بمشورة المختصين في هذا المجال.

3-2 مبدأ الملائمة

بمعنى اختيار المجال الاستثماري المناسب، وكذلك الأداة الاستثمارية المناسبة في ذلك المجال بما ينسجم وظروف المستثمر سواء كان فرداً أو مؤسسة.

2-4 مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية

أي اختيار عدد من الأدوات الاستثمارية بغية تخفيض اثر مخاطر وخاصة المخاطر غير النظامية.

3- أنواع القرارات الاستثمارية:

¹- مويد عبد الحسين الفضل، نظريات اتخاذ القرارات منهج كمي، ط1، دار مناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص16، 17.
²- عادل علي بابكر الماحي أبو الجود، أهمية قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار بالمصارف، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد1، سعودية، 2019، ص41.
³- طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2018، ص 19.

يمكن تصنيف القرارات الاستثمار على النحو التالي:¹

أ- قرارات استثمارية قصيرة الأجل

تدور هذه المجموعة من القرارات حول الاستثمار في الموجودات المتداولة التي تشكل جزء مهما من حركة الاستثمار الداخلي في مؤسسات الأعمال مثل النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي لارتباط هذا الجزء بقدرة المؤسسة على تحقيق وتعظيم عوائدها في تحديد وضمان السيولة المطلوبة فالقرار المالي سليم هو القرار الذي يتضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمارات في الموجودات المتداولة.

ب- القرارات الاستثمارية طويلة الأجل

تهتم هذه المجموعة من القرارات بالإنفاق الاستثماري طويل الأجل والمتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة والمعروف عن هذا النوع من القرارات المالية انه أصعب القرارات المالية لارتباطه بنوع الاستثمار يتصف بكبر المبالغ التي يحتويها ويضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل إضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يرسم حدود العملية الإنتاجية في مؤسسات الأعمال.

ج- القرارات الاستثمارية الاستراتيجية

تهتم هذه المجموعة من القرارات بالتخطيط الاستراتيجي للمؤسسة والمتمثل في الاتساع والنمو والثبات في سيطرتها على الأسواق المحلية أو تفكير في الأسواق العلمية.

4- العائد والمخاطرة

سيتم التعرف على العائد و أهم معدلات العائد على الاستثمار.

4-1 تعريف العائد

يمكن قياس العائد على أي أصل من خلال حساب التغير في قيمة الأصل بالإضافة إلى أية توزيعات يمكن التعبير عنها كنسبة من قيمة الاستثمار في البداية.²

4-2 العائد على الاستثمار

العائد على الاستثمار يتمثل في:³

4-2-1 معدل العائد المتحقق على الاستثمار

معدل العائد على الاستثمار هو احد مؤشرات الربحية ومقياس الأداء التشغيلي. ويحسب معدل العائد على الاستثمار وفق الصيغة التالية :

معدل العائد على الاستثمار = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع التمويل

¹- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، دار المنهل للنشر، 2018، ص61، 62.

²- سالم صلال الحسيناوي، أساسيات الإدارة المالية، دار المدينة الفاضلة، 2014، ص223.

³- محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية المتقدمة، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، العراق، 2010، ص47-48.

3-4 العائد على حق الملكية

يتمثل العائد على حق الملكية في: ¹

1-3-4 معدل العائد المتحقق على حق الملكية

معدل العائد على حق الملكية هو المقياس النهائي للربحية ويمثل مقياس الأداء الكلي للمؤسسة بما فيه التشغيلي والمالي وحظي هذا المؤشر باهتمام كبير من قبل الإدارة المالية لكونه يقيس مدى تحقيق الهدف الذي يسعى إليه إلا وهو معدل العائد على الأموال المستثمرة من قبل المالكين والذي يعد المعيار لتعظيم ثروتهم فالعائد على حق الملكية يمثل النتيجة النهائية لقرارات الإدارة المالية الرشيدة في الاختيار الأمثل لتكوين التمويل وتحديد أوجه الاستخدام المناسب لهذا التركيب. وبحسب حسب الصيغة التالية:

معدل العائد المتحقق على حق الملكية = صافي الدخل / التمويل المماتك

1- المخاطرة:

يمكن تحديد مفهوم المخاطرة والعلاقة بين العائد والمخاطرة .

1-5 مفهوم المخاطرة (الخطر)

يرى (William, smith,young,1955) إن الخطر هو التقلب المحتمل في النواتج ، وان الخطر مفهوم موضوعي، ويمكن قياسه كمياً، وانه يخلق خسائر محتمله، حيث يمكن أن يترتب على التصرف الذي يصاحبه الخطر مكاسب أو الخسائر ولا يمكن التنبؤ بأيهما سوف يحدث فعلاً.²

2-5 العلاقة بين العائد والمخاطرة

يقصد بالعائد الزيادة التي تطرأ على الثروة مقابل استثمارها خلال فترة زمنية معينة. وقد يكون العائد دخل دوري يحصل عليه المستثمر نتيجة توزيعات أرباح أو فائدة خلال مدة الاستثمار وقد يكون العائد نموا رأسماليا في القيمة السوقية لأصل العائد المطلوب على الاستثمار على حجم المخاطرة التي يتعرض لها هذا الاستثمار، حيث العلاقة تعويضية بين المتغيرين مبادلة العائد - المخاطرة. أي علاقة طردية فكلما ارتفعت درجة المخاطرة ارتفع معدل العائد المطلوب على الاستثمار.³

¹-محمد علي إبراهيم العامري، مرجع نفسه، ص 50، 51.

²- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، فلسطين، 2008، ص 124.

³- سالم صلال الحسيناوي، مرجع سابق، ص215.

المطلب الثاني: القرارات التمويل

يعتبر قرار التمويل من أهم القرارات المالية التي يتوجب على الإدارة المالية اتخاذها كي تضمن المؤسسة الاستثمار في النجاح.

1- مفهوم قرار التمويل

وتدور هذه المجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات وحول تحديد المزيج الأمثل من مصادر تمويل الاستثمارات أي تحديد تشكيلة التمويل من مصادر التمويل المتاحة أي أن هذه القرارات تهتم بالمصادر التمويلية المناسبة ومبالغها وكيفية الحصول عليها.¹

2- مصادر التمويل

يمكن تلخيصها في 3 عناصر:²

1-2 مصادر التمويل قصيرة الأجل

تنقسم بدورها إلى الائتمان المصرفي والائتمان التجاري وتقوم البنوك التجارية بتزويد المؤسسات المختلفة بما تحتاج إليه من أموال لتمويل عملياتها التجارية.

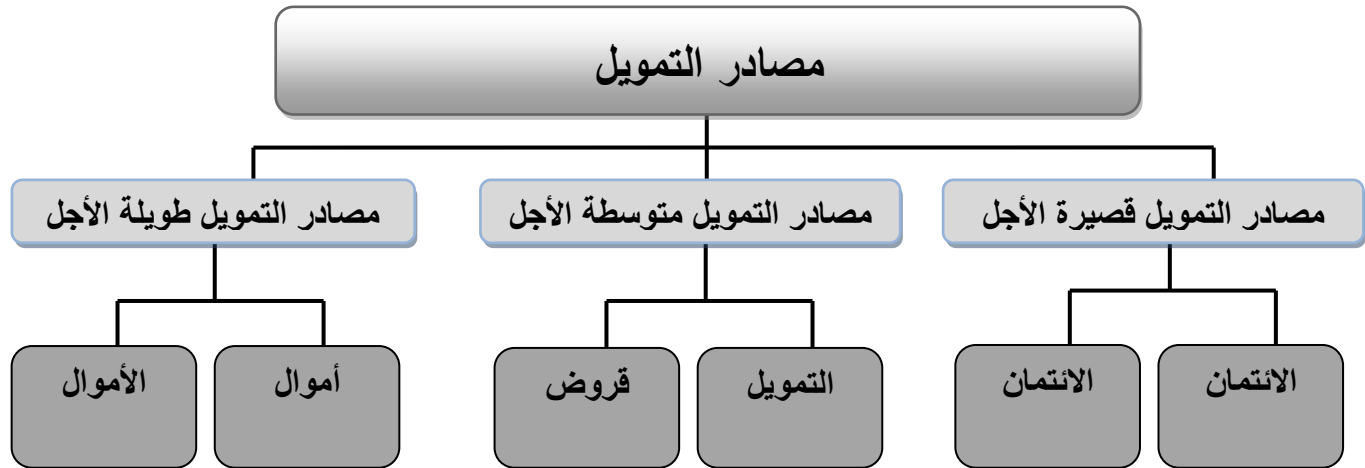
2-2 مصادر التمويل متوسطة الأجل

يعرف التمويل متوسط الأجل بأنه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداه في فترة تزيد عن السنة ولكن تقل عن 10 سنوات وهذا النوع من القروض ينقسم إلى: قروض مباشرة و التمويل بالاستئجار.

2-3 مصادر التمويل طويلة الأجل

تتمثل في أموال الملكية والأموال المقترضة. ويمكن تلخيصها من خلال الشكل الآتي:

انظر للشكل رقم (1): مصادر التمويل



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات من: محمد شاهين، سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2017، ص35

¹ -محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، دار المنهل للنشر، 2018، ص 62.
² - محمد شاهين، سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2017، ص35.

3- هيكل التمويل

3-1 مفهومه

يشمل كل الخصوم الجارية (المطلوبات المتداولة) و الدين (المطلوبات) طويلة الأجل والأسهم الممتازة والأسهم العادية التي تستخدم في تمويل المؤسسة وتهدف دراسته إلى الوصول إلى هيكل التمويل المثالي الذي يعظم القيمة السوقية للمؤسسة لزيادة ثروة الملاك¹.

4- القيود المتحكمة في عملية التمويل

يخض متخذ قرارات التمويل إلى مجموعة من القيود التي لا يمكن تجاهلها عند اختيار مورد مالي لان ذلك يحدث أثارا سلبية تؤثر على تحقيق أهداف أخرى فاتخاذ قرار تمويلي دون النظر إلى قيد المردودية مثلا من شأنه أن يضخم المصاريف المالية وينعكس ذلك سلبا على نتائج المؤسسة، لذا لابد من حصر كل القيود والتنفيذ بها من سياسة تمويلية خالية من العيوب. وتتمثل هذه القيود فيما يلي²:

4-1 القيود التقليدية

هي من أسس التحليل المالي التقليدي، ورغم أن هذا التحليل تم تجاوزه إلا أن مجموعة من قواعده ظلت ثابتة، وتمثل أساسا للكثير من القرارات المالية.

4-1-1 قاعدة التوازن المالي الأدنى

محتواها أن الاستخدامات المستقرة يجب أن تمول بواسطة الموارد الدائمة، فمثلا يجب أن تمول الاستثمارات بديون متوسطة أو طويلة الأجل أو عن طريق التمويل الذاتي أو الأموال الخاصة كما يتوجب أن تمول استخدامات الاستغلال باستخدام موارد الاستغلال، أي يجب أن تغطي حقوق العملاء والمخزون وما يماثلها عن طريق ديون المورد وما يماثلها.

4-1-2 قاعدة الاستدانة العظمى (الاستقلالية المالية)

مؤداها أن مجموع الديون المالية (باستثناء الاعتمادات البنكية الجارية) يجب ألا يفوق الأموال الخاصة، ويمكن التعبير عن هذه القاعدة باستخدام نسبة الاستقلالية المالية والتي يمكن أن تأخذ عدة أشكال كالآتي:

الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / الديون المالية

الالتزام بهذه القاعدة يجب أن تكون النسبة أعلاه اكبر من 1

الاستقلالية المالية = الديون المالية / الأموال الخاصة

الالتزام بهذه القاعدة يجب أن تكون النسبة أعلاه اقل من 1

الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / الموارد الدائمة

¹ - سالم صلال الحسيناوي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

² - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص 315، 316، 317، 318.

من اجل التقيد بقاعدة الاستدانة العظمى يجب ألا يؤثر قرار التمويل على النسبة أعلاه أي يجب ألا تتعدى النصف (1/2) قبل اتخاذ القرار وبعده.

إن الهدف من هذه القاعدة هو جعل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية، أي لا يفوق مجموع ديونها حجم الأموال الخاصة، بمعنى أن يظل ملاك المؤسسة مساهمين في احتياجاتها اكبر من مقرضيهها، وهذا أمر مهم خصوصا فيما يتعلق بحالات التوقف عن الدفع والعسر المالي ومخاطر الإفلاس. فإذا كان قرار الاستدانة يجعل أموال المقرضين أعلى من مساهمة المالكين، فان هذا القرار غير عقلاني من منظور الاستقلالية المالية، ويجب أن يعوض بقرار آخر وليكن فتح رأس المال للمساهمة أو التنازل عن بعض الاستثمارات أو التخلي عن بعض النشاطات ... الخ.

4-1-3 قاعدة القدرة على السداد

تقوم هذه القاعدة على إن الديون المالية يجب ألا تفوق ثلاث أضعاف القدرة على التمويل الذاتي السنوية المتوسطة المقدره، وتستخدم النسبة التالية لمساعدة متخذ القرار المالي على المراقبة والتقييد بهذه القاعدة:

القدرة على السداد = الديون المالية / القدرة على التمويل الذاتي

مراقبة القدرة على السداد يعني أن تكون النسبة اقل من ثلاثة، كما تعبر هذه النسبة عن مدة السداد المتوسطة بين المؤسسة ودائنيها والتي تقل عن 3 سنوات .

يمكن أن تترجم هذه القاعدة على أن المؤسسة تستطيع تغطية مجمل ديونها باستخدام قدرتها على التمويل الذاتي، أي أن القدرة على التمويل الذاتي لثلاث السنوات قادمة تغطي إجمالي الديون المالية.

عدم الالتزام بهذه القاعدة يعني الاستمرار في الاستدانة بغض النظر عن مستوى القدرة التمويلية الذاتية وذلك مؤشر عن زيادة احتمال عدم القدرة على السداد، وبالتالي التوقف عن دفع الديون في أجال استحقاقها وبالتالي ارتفاع احتمال الإفلاس، كما تعتبر هذه النسبة مؤشرا هاما للمقرضين يساعدهم على اتخاذ قرار منع قرض للمؤسسة من عدمه، ذلك لان ملف القرض يحوي كل المعطيات المالية التي تساعد المقرض على حساب نسبة القدرة على السداد ومن ثم اتخاذ قراره.

4-1-4 قاعدة الحد الأدنى للتمويل الذاتي

يعني يجب أن يمول جزء من الاستثمارات ذاتيا(في حدود الثلث) وان يغطي الباقي عن طريق الاستدانة حيث تهدف هذه القاعدة إلى تنويع مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية ، وذلك عن طريق التمويل الذاتي في حدود الثلث والاستدانة في حدود الثلثين.

فإذا مولت المؤسسة استثمارا كليا بواسطة قرض فان ذلك يزيد من الاحتمالات تحقق مجموعة من المخاطر كتضخم مصاريف الاستدانة مقارنة بمردودية المشروع وإذا مول المشروع كليا بموارد ذاتية فان ذلك قد يفوت فرص الاستفادة من وفيات الضريبية المحققة بواسطة الاستدانة.

4-2 قيود أخرى

إلى جانب القيود المالية المذكورة سابقا، توجد مجموعة من القيود تفرض على المسؤول المالي مسارا محددا لعملية التمويل، ومنها : الطبيعة القانونية للمؤسسة، الحجم حالة سوق المال... الخ.

4-2-1 الشكل القانوني للمؤسسة

تختلف الطبيعة القانونية للمؤسسات، فقد تكون مؤسسة خاصة أو مؤسسة عمومية كما قد تكون ضمن شركات الأموال(شركة المساهمة، شركة التوصية بالأسهم مثلا أو ضمن شركات الأشخاص(شركة التضامن، شركة المسؤولية المحدودة)، وفي كل شكل قانوني هناك مصدر للتمويل يتوافق مع أسسه القانونية، فمثلا يمكن للشركة العمومية إصدار أوراق الاكتتاب العام للجمهور بمختلف أنواعها، ويمكن لشركة المساهمة أن تفتح رأسمالها للمساهمة دون تحديد عدد معين للمساهمين... الخ.

4-2-2 حجم المؤسسة

تتخذ المؤسسات عدة أحجام، فقد تكون مؤسسة متناهية الصغيرة أو الصغيرة أو متوسطة أو كبيرة، أو مجمع أو متعددة الجنسيات... الخ، وللحجم اثر في اختيار مصادر للتمويل، ومن المنطقي انه كلما زاد حجم المؤسسة كلما وسع ذلك من إمكانية تنويع مصادر التمويل، وكلما قل حجمها كلما قلص من إمكانية ذلك.

فالمؤسسات الصغيرة لا يمكنها طرح أسهم أو سندات لاكتتاب العام، لان حجمها لا يتطلب رأس مال كبير، وبالتالي فهي تميل أكثر لاقتراض من البنوك، أما المؤسسات الكبيرة والتي تنمو بتسارع كبير فهي بحاجة إلى كل مصادر التمويل تقريبا من فتح رأس المال والاقتراض والتمويل الذاتي والتنازل عن بعض الاستثمارات وأشباه الأموال الخاصة... الخ.

4-2-3 حالة سوق المال

بعد الأزمات المالية التي شهدتها الأسواق المالية سنة 1978 وبين 1997 و 1998 أصبح الاستثمار في الأوراق المالية يشكل مخطرا لمصدرها والمستثمرين فيها على حد سواء لذا فان حالة السوق المالي يؤثر على إمكانية تنويع مصادر تمويل المؤسسة. فإذا كانت السوق غير مشجعة لإصدار ، أي أن الأوراق المالية تفقد قيمتها أكثر مما تزداد فمن الأفضل البحث عن موارد بديلة وأهمها الاعتماد على النظام البنكي والائتمان التجاري، أما إذا كانت السوق في حالة طبيعية فأمام المسير المالي مصادر تمويل متنوعة سواء داخل السوق وخارجها.

المطلب الثالث: قرارات توزيع لأرباح

تعتبر قرارات توزيع لأرباح من أهم القرارات المالية المتخذة من طرف الإدارة داخل المؤسسة الاقتصادية نظرا لعلاقتها المباشرة على المساهمين من حملة الأسهم العادية والممتازة.

1-1 مفهوم قرارات توزيع لأرباح

قرارات توزيع لأرباح وهي القرارات المالية المتعلقة بتوزيع لأرباح وتتضمن هذه المجموعة كافة القرارات التي تهتم بتحديد النسبة المئوية لأرباح النقدية التي توزع على المساهمين وزمن توزيع هذه لأرباح وهذا يعني تحديد نسبة التوزيع وتقرير العوائد الواجب الاحتفاظ بها داخل المؤسسة بشكل أرباح احتياطية والذي يعتبر مصدرا مهما من مصادر التمويل الذاتي. وان هذه القرارات هي من القرارات المالية المهمة نظرا للرغبات المتعارضة فيما بين المستثمرين الذين يرغبون بزيادة مكاسبهم النقدية السريعة من خلال توزيع نسبة اكبر من لأرباح وبين الإدارة بزيادة الجزء المحتجز وبكميات اكبر من لأرباح الموزعة لأغراض عملية التوسع الاستثماري داخل المؤسسة.¹

2- العوامل التي تتحكم بسياسة توزيع لأرباح

تتمثل العوامل التي تتحكم بسياسة توزيع الأرباح في:²

1-2 التأثير على قيمة السهم واستقرار التداول على أسهم الشركة

تستخدم الشركات عادة وسائل متعددة بهدف جذب المستثمرين ومن هذه الوسائل توزيع لأرباح بهدف تحقيق المنافسة مع الشركات. مما يتطلب من الشركة أن تحدد مقدار العائد على أسهمها بمعدل قليل عن معدل السهم بالشركات الأخرى بالسوق وخاصة مماثلة والعاملة أي في نفس القطاع حتى تتمكن من المنافسة.

إن عملية توزيع لأرباح تؤدي إلى المحافظة على:

قيمة السهم بالسوق المالي = عائد السهم/تكلفة رأس المال

وسياسة التوزيع هذه تحافظ على استقرار المستثمرين والتصاقهم في سهم الشركة وعدم البحث عن البدائل أخرى.

2-2 الشروط القانونية

تقوم بعض الدول من خلال التشريعات الخاصة بالشركات أو التداول في السوق المالي بتنظيم عملية توزيع لأرباح وتحديد شروطها، ومن احد هذه الشروط على سبيل المثال انه لا يجوز للشركة توزيع لأرباح إذا كانت فاقدة الملائمة المالية ومشرفة على الإفلاس أي أن مطلوباتها اكبر من أصولها لان توزيع لأرباح يضر في مصلحة الدائنين. وقد تشترط بعض التشريعات احتفاظ الشركة بنسبة معينة من

¹-محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سابق، ص62.

²- دريد كمال آل الشيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2016، ص176، 177، 178.

لأرباح الصافية بصيغة احتياطات وقد تستخدم سياسة توزيع لأرباح للتهرب الضريبي في حالة احتجاز لأرباح بنسبة كبيرة بهدف التهرب الضريبي أو تأجيل دفع الضريبة المستحقة.

كما إن بعض المصارف تفرض شرط عدم توزيع لأرباح المحتجزة في حالة الاتفاق على القرض بوجودها في المركز المالي وعند إقرار القرض، وإذا كانت ميزانيتها تحتوي على ذلك فلا تسمح هذه القيود بتوزيع لأرباح التي تسبق وان احتجرت قبل عملية منح القرض.

2-3 سياسات الشركات فيما يتعلق بمعدلات النمو واستقرار لأرباح

إذ تحتاج الشركة في حالة وجود خطة إلى رفع معدلات النمو في استثماراتها إلى المزيد من الموارد المالية مما يجعلها تحتجز نسبة كبيرة من الأرباح، كونها وسيلة سهلة للتمويل ومنخفضة التكاليف مقارنة بالأسهم العادية، ومن جهة أخرى قد يؤدي هذا الإجراء إلى أضعاف المركز المالي للملاك وتعرض قسم كبير للخسائر نتيجة انخفاض قسمة السهم.

وفي حالة تقلب لأرباح الشركة بين سنة وأخرى فتفضل الشركة احتجاز لأرباح كبيرة عند تحقيق أرباح عالية لمواجهة تكلفة توزيع لأرباح في السنوات القادمة بهدف الاعتماد سياسة مستقرة في توزيع لأرباح.

2-4 معدلات التضخم وتوفير السيولة النقدية

في حالة وجود معدلات تضخم مرتفعة فإن مخصصات الاستهلاك تصبح غير كافية لاستبدال الأصول المستهلكة، وهذا يؤدي إلى أن تتبع الإدارة العليا أسلوب احتجاز لأرباح حتى تتمكن من تجديد أصولها و المحافظة على قدرتها الإنتاجية. وكذلك الأمر لتوفير السيولة النقدية فكلما ارتفعت نسبة لأرباح المحتجزة كلما توفر للشركة السيولة النقدية مما يؤدي إلى ارتفاع قدرتها في تخفيض النقص بالسيولة النقدية عند استبدال أصولها المستهلكة بأصول جديدة. وفيما يتعلق بالشركات التي تعاني من صعوبة في الحصول على التمويل سواء بالاقتراض أو بإصدار السندات. وكذلك الاحتجاز يؤدي إلى ارتفاع القدرة الائتمانية أو الملائمة المالية للشركة لأنه يؤدي إلى رفع إجمالي حقوق الملكية في هيكل رأس المال وبالتالي يسهل على الشركة الاقتراض في أي وقت .

المبحث الثالث: دور التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية

للتحليل المالي دور كبير في اتخاذ القرارات وفي التشخيص الوضع المالي الذي يجعل المؤسسة مطمئنة وهذا بضمان الاستمرارية والقدرة على تنفيذها، كما يضمن سلامة ومصداقية وصحة القرارات المالية. يلعب التحليل المالي دورا مهما وفعال في ترشيد القرارات الاستثمارية، القرارات التمويلية والقرارات توزيع الأرباح.

المطلب الأول: دور التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمار

لإظهار دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية لابد من دراسة الأدوات التي يمكن تنفيذها من اجل اتخاذ القرار المناسب، حيث تعتبر هذه القرارات من أهم القرارات الإدارة المالية، ومن بين هذه الأدوات هي كالاتي:

أولاً: التناسق في الاستخدامات (الهيكل الاستثماري)

لإتمام عملية تقييم أداء الوحدة الاقتصادية يتم تقييم التناسق في الاستخدامات، ويقصد بها إيجاد نسب توزيع الاستثمار، حيث يتم إيجاد الوزن النسبي لكل نوع من أنواع الأصول مقارنة بالمجموعة الفرعية التي ينتمي إليها كل أصل من الأصول، وذلك بموجب النسب التالية:¹

$$\text{الوزن النسبي لأصول الثابتة بالهيكل الاستثماري} = \left(\frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{مجموع الأصول}} \right) \times 100^*$$

$$\text{الوزن النسبي لأصول المتداولة بالهيكل الاستثماري} = \left(\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}} \right) \times 100^*$$

الغرض من هذه الأوزان هو التعرف على أوجه تخصيص مصادر التمويل على مجالات الاستثمار المختلفة، التي تقدم دليلا على مدى عقلانية استخدام الأموال في الأغراض الاستثمارية.

ثانيا: التقييم قرار الاستثمار بواسطة النسب المالية

من النسب التي تستخدم لتقييم قرار الاستثمار نسب النشاط والنسب المردودية حيث تقوم الأولى بالبحث في كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها، ويتم التقييم باستعمال هذه النسب من خلال إبراز مردودية الأصول المستعملة في عملية الاستثمار، أما الثانية تقيس فعالية استخدام الموجودات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة.²

ثالثا: تقييم قرار الاستثمار بواسطة قائمة التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية لها دور في ترشيد القرارات الاستثمارية يتمثل في:

¹ - وليد ناجي حياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، رئيس الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2004، ص 47، 48.
² - بن دادة عمر، دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد صديق بن يحي، جيجل، جزائر، ص 132.

مساهمة في تحليل التدفقات النقدية لأنشطة التشغيلية، فهي تستخدم كأحدى وسائل تقييم الأنشطة الاستثمارية واتخاذ قرارات الاستثمار. قرار الاستثمار هو الذي يقوم على صرف الإنفاق الفوري من أجل الاستفادة من ربح على عدة فترات متتالية¹. ومن خلال:

تدفقات الاستثمار: وهي التدفقات النقدية المتعلقة ببيع وشراء الأصول الثابتة. ويتطلب تحديدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الأصول والتي لم يتم تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نفقات الاستثمار تتميز بضخامة الاعتماد المالي من جهة وامتدادها لعدة دورات استغلال من جهة أخرى².

المطلب الثاني: دور التحليل المالي في ترشيد القرارات التمويلية

القرار التمويلي يعني اختيار المزيج المناسب من مصادر التمويل المختلفة ويهدف لتعظيم ثروة³. تعتبر عملية البحث من مصادر التمويل الأقل تكلفة وأكثر مردودية، وقصد تقييم كفاءة القرارات المتخذة في هذا المجال يتم الاستعانة بمجموعة من الأدوات التي تتمثل في⁴:

أولاً: التناسق في الهيكل المالي (التمويلي)

لتقييم التناسق في الهيكل التمويلي تنسب كل مجموعة رئيسية من مصادر التمويل إلى مجموع مصادر التمويل، حيث تتمثل في:

$$\text{الوزن النسبي الحقوق الملكية} = \frac{\text{الحقوق الملكية / الخصوم}}{100} * 100$$

$$\text{حقوق الملكية مقارنة بالالتزامات} = \frac{\text{حقوق الملكية / الالتزامات}}{100} * 100$$

$$\text{الوزن النسبي لالتزامات في الهيكل التمويلي} = \frac{\text{الالتزامات / الخصوم}}{100} * 100$$

$$\text{الالتزامات مقارنة بحقوق الملكية} = \frac{\text{الالتزامات / حقوق الملكية}}{100} * 100$$

$$\text{الوزن النسبي لرأس المال} = \frac{\text{رأس المال / الخصوم}}{100} * 100$$

$$\text{الوزن النسبي لاحتياطات} = \frac{\text{الاحتياطات / الخصوم}}{100} * 100$$

$$\text{الوزن النسبي لأرباح المحتجزة} = \frac{\text{الأرباح المحتجزة / الخصوم}}{100} * 100$$

$$\text{الوزن النسبي للالتزامات قصيرة الأجل} = \frac{\text{الالتزامات قصيرة الأجل}}{100} * 100$$

¹- محمود جمام، أميرة دباش، اثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 4، جيجل، الجزائر، 2015، ص71.

²- مهري عبد المالك، قياس مساهمة التخليق المالي الديناميكي في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات في مؤسسات قطاع المحروقات الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد6، الجزائر، 2017، ص181.

³- مهري عبد المالك، مرجع نفسه، ص183.

⁴ - بن دادة عمر، مرجع سابق، ص. 176.

الأجل/الخصوم)*100

معدل الأداء الأولي = ((الاحتياطات + الأرباح المحتجزة) / رأس المال)*100

الوزن النسبي للالتزامات طويلة الأجل = (الالتزامات طويلة الأجل / الخصوم)*100

من خلال حساب هذه المؤشرات يمكن بسهولة تحديد كفاءة القرار التمويلي المتخذ، وذلك من خلال وجود معايير مسبقة.

أولاً: تقييم القرار التمويل بواسطة مؤشرات التوازن

يعتبر رأس المال العامل والاحتياجات من أهم المؤشرات التي يستعملها المحلل المالي لقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في آجالها المحددة، حيث أن إهمال هذين المؤشرين يؤدي إلى تدهور الهيكل المالي وربما يوقع المؤسسة في عسر مالي مؤقتة نتيجة لعدم قدرتها على التسديد من الحين بسبب سوء تسيير عنصري الموردين والعملاء، والاختلاق في مهل دورانها. فراس المال العامل هو مؤشر يمكن المؤسسة من اتخاذ الإجراءات التصحيحية في حالة تسجيله لمعدل سالب، وبمعنى آخر تمويل الأصول غير الجارية بواسطة خصوم الجارية، أما الاحتياجات رأس المال العامل فإنها تمكن المؤسسة من معرفة رأس المال العامل المعياري الكافي لتحقيق التوازن وان أي زيادة فوق معدل محدد يتم حسابه، سوف يضيع على المؤسسة فرص استثمار حقيقية.¹

ثانياً: تقييم قرار التمويل بواسطة نسب المالية

تعتبر النسب الهيكل المالي أو نسب التمويل أهم مؤشرات القياس وتقييم مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة والأجنبية في تمويلها العام، وقصد تقييم كفاءة القرار التمويلي يتم مقارنة النتائج المتحصل عليها بالمعايير المعتمدة في عملية القياس. ومن أهم النسب التمويل المستعملة وتتمثل في:²

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية

نسبة المديونية = مجموع الديون / مجموع الأصول

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الأصول

¹ - بن دادة عمر، مرجع سابق، ص173.

² - بن دادة عمر، مرجع سابق، ص173، 174.

ثالثا: تقييم قرار التمويل بواسطة الجدول التمويل

يستفيد المسير المالي من استخدام جدول التمويل للحصول على معلومات التي تمكنه من متابعة تنفيذ الخطة المالية الماضية للمؤسسة، ويعتبر الجدول المالي كأداة تحليلية تقدم معلومات لها أهمية تتمثل في:¹

- إظهار صافي التمويل الذاتي كمصدر أساسي للتمويل.
- مساعدة المسير المالي في اتخاذ القرارات المستقبلية التي تخص تصرف المؤسسة في اختيار الاستثمارات مستقبلا واللجوء إلى مصادر التمويل.
- إبراز التغيرات المالية التي لا تستطيع الميزانيات المحاسبية أو المالية إظهارها.
- تفسير الانتقال بين الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية، والتغيرات الأولى اتجاه الثانية.
- تلخيص العمليات التي قامت بها المؤسسة وتفسير تأثيرها على الخزينة.
- قياس خطر عدم السيولة للمؤسسة، خطر عدم مواجهة استحقاقاتها في المستقبل القريب.

رابعا: التقييم قرار التمويل بواسطة جدول التدفقات النقدية

جدول التدفقات النقدية له دور في القرارات التمويل يتمثل في:

تدفقات التمويل: تتمثل الأنشطة التمويلية في مجموع العمليات التي تمكن المؤسسة من الحصول على الموارد اللازمة من المساهمين ودفع الأرباح وكذلك الحصول على القروض وتسديدها. إذ أن تدفقات الخزينة للتمويل هي نتيجة للتدفقات التشغيلية والاستثمارية. فإذا كان النشاط لا يتمكن من تمويل ذاتي لمجموع الاستثمارات، فيجب الحصول على الموارد المالية الخارجية. كما أن التدفق ناتج عن اختيارات وعوائق التمويل.²

¹- قمان مصطفى، مساهمة التحليل المالي الديناميكي في تقييم السياسة المالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مسيلة، الجزائر، 2018، ص 121، 122.

²- مهري عبد المالك، مرجع سابق، ص 181.

المطلب الثالث: دور التحليل المالي في ترشيد قرارات توزيع الأرباح

قرار توزيع الأرباح قرار تمويلي من خلال احتجاز جزء أو كل من الأرباح، وإن قرار توزيع الأرباح هو قرار استثماري من خلال تحديد حجم التمويل، من خلال قرارات التمويل وقرارات الاستثمار ومع ذلك يمكن إبراز دور التحليل المالي في ترشيد القرارات توزيع الأرباح من خلال استخدام الأدوات التحليل المالي.¹

أولاً: تقييم قرارات توزيع الأرباح باستعمال النسب المالية

تعتبر نسب السوق وما تحمله بين طياتها من تحاليل من أهم النسب المستخدمة في تقييم قرارات توزيع الأرباح ومن النسب المستخدمة في ذلك هي:²

- ربحية السهم: هي حاصل قسمة صافي الربح متاح على عدد الأسهم العادية.
- القيمة الدفترية للسهم: تفيد هذه النسبة في معرفة نصيب السهم الواحد من حقوق الملكية وهي عبارة عن حاصل قسمة القيمة الدفترية لحقوق حملة الأسهم العادية على الأسهم العادية.
- مضاعف الربحية: وهي عبارة عن حاصل قسمة السوقية للسهم على عائد السهم، وهي تستخدم لتقييم عائد السهم بالنسبة للسوق.
- نسبة التوزيعات النقدية للسهم: وهي عبارة عن نصيب السهم الواحد من التوزيعات النقدية ما تجدر الإشارة إليه أن هذه النسب لهم أكثر المساهمين، وهذا لا يمنع أن تكون الإدارة على اطلاع عليها لمعرفة وتحديد سلوك المستثمر مستقبلاً.

ثانياً: تقييم قرار توزيع الأرباح بواسطة جدول التدفقات النقدية

جدول التدفقات النقدية لها علاقة مع قرارات التوزيع الأرباح وهذه العلاقة وطيدة تتمثل في:³

- مساعدة المستثمرين في توقع التدفق النقدي المستقبلي من استثماراتهم، أي التدفقات المتعلقة بتوزيعات الأرباح.

- تعمل قائمة التدفقات النقدية علة توضيح العلاقة بين الربح المحاسبي والتدفق النقدي إذ يعد التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة مؤشر الأول لأدائها المالي، حيث يعبر عن مصادر تمويل النفقات الرأسمالية والمدفوعات من الضرائب والتسويات اللازمة للتوصل إلى مبالغ النقدية في فترة معينة.
- معلومات التدفقات النقدية تعد مؤشراً أفضل من الأرباح المحاسبية عند اخذ مسالة توزيعات المستقبلية، نظراً للاهتمام أصحاب المؤسسة بتوزيع الأرباح.

¹- بن دادة عمر، مرجع سابق، ص150،151.

²- بن دادة عمر، مرجع سابق، ص 151.

³- محمود جمام، أميرة دباش، مرجع سابق، ص 71،72.

خلاصة الفصل الأول

يعتبر التحليل المالي أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة فهو دراسة تفصيلية للقوائم المالية وفهمها من اجل الوصول إلى معرف الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة، فالتحليل المالي يهتم كثيرا بعملية تقييم الأداء ومن ثم اتخاذ القرارات المالية، ومن خلال ذلك باستعانة من مجموعة من الأدوات والمؤشرات التي تساعد في تشخيص الحقيقي للوضعية المالية للمؤسسة.

اعتمد التحليل المالي الساكن في تقييمه لأداء المؤسسة وترشيد قراراتها على تحليل العديد من المؤشرات المالية والتي تتمثل في النسب المالية، بالإضافة إلى تحليل التوازن المالي، وذلك من خلال تحليل مختلف رؤوس الأموال بالإضافة إلى تحليل الخزينة. ومن اجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة عن وضعية المالية للمؤسسة يجب تدعيم هذه الأدوات بالأدوات التحليل الديناميكي.

يعد التحليل المالي المتحرك من بين الأساليب المستعملة في تقييم السياسة المالية، ومن بين الأدوات المستعملة في التحليل الديناميكي جدول التمويل الذي يعتبر أداة مهمة في تحليل طرق التمويل، قائمة التدفقات النقدية لتبين الحجم الحقيقي للنقدية.

القرارات في المؤسسة الاقتصادية هي قرارات المالية التي تحدد مصادر الأموال والتي تستخدم في التمويل، فاتخاذ القرار هي جوهر من العملية الإدارية، فهي تهدف إلى تحقيق أفضل النتائج وبأقل التكاليف الممكنة.

الفصل الثاني

اهمية دراسة حالة للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز – المسئلة

✓ المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

➤ المطلب الأول: ماهية المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

➤ المطلب الثاني: مهام وأهداف والهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

➤ المطلب الثالث: التعريف بالمديرية التوزيع الكهرباء والغاز والهيكل التنظيمي لها

المبحث الثاني: تحليل التوازن المالي للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

➤ المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي من سنة 2017 إلى

سنة 2020

➤ المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

➤ المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة جدول التدفقات النقدية للمؤسسة الوطنية للكهرباء

والغاز

المبحث الثالث: دور التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

➤ المطلب الأول: دور التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار في المؤسسة الوطنية

للكهرباء والغاز

➤ المطلب الثاني: دور التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في المؤسسة الوطنية

للكهرباء والغاز

➤ المطلب الثالث: دور التحليل المالي في ترشيد قرارات توزيع الأرباح في المؤسسة الوطنية

للكهرباء والغاز

تمهيد

بعد الإحاطة بالجانب النظري في الفصل الأول والمتعلق بالتحليل المالي من خلال عرض المؤشرات المالية الأكثر استخداما في تقييم أداء المؤسسة، والتعرف على الوضع المالي لها، من خلال هذا الفصل سيتم إسقاط النظري على الجانب التطبيقي، بالاعتماد على الوثائق رسمية مقدمة من طرف الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي محاولة التعرف على حقيقة الوضع المالي لها ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة بالإضافة إلى تحليل الوثائق المحاسبية، وذلك باستخدام المؤشرات المالية وجدول التدفقات النقدية السابقة الذكر. ومن أجل القيام بالدراسة سيتم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

المبحث الثاني: تحليل التوازن المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

المبحث الثالث: دور تحليل المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

من خلال هذا المبحث سيتم تشخيص المؤسسة محل الدراسة وذلك من خلال إعطاء لمحة تاريخية عنها والتعريف بها و إبراز مهامها وكذا الهيكل التنظيمي لها.

المطلب الأول: ماهية المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

سيتم التعرف في هذا المطلب على نشأة ونشاطات المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز، كذلك مهامها وأهدافا.

أولا: نشأة ونشاطات المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز (سونلغاز)

سونلغاز هو المتعامل التاريخي في ميدان التموين بالطاقة الكهربائية و الغازية في الجزائر مساهمته في تجسيد السياسة الوطنية للطاقة، من خلال البرامج المهمة الخاصة بالربط بالطاقة الكهربائية و تلك الخاصة بالربط بقنوات الغاز و التي سمحت برفع نسبة التغطية من الكهرباء إلى 99% و نسبة انتشار الغاز إلى حدود 59%.

نشاطه الأساسي هو: إنتاج الطاقة الكهربائية و نقلها و توزيعها و نقل الغاز و توزيعه.

سنة 1947: تم تأسيس شركة « EGA » « كهرباء و غاز الجزائر " Electricité et Gaz « d'Algérie » و التاريخ الفعلي لبداية نشاطها كان في 16 أوت 1947.

سنة 1969: تمت في 28 جويلية 1969 عن طريق المرسوم 59-69 الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 01 أوت 1969 تأسيس سونلغاز. « **Société National de l'Électricité et du GAZ** »

سنة 1983: تمت أول إعادة هيكلة شهادتها المؤسسة بإنشاء فروع خاصة بالأشغال وهي:

- كهريف KAHIRIF : للإدارة وإيصال الكهرباء الريفية.
- كهركيب KAKRIB : للتركيبات والمنشآت الكهربائية.
- قناغاز KANAGHAZ : لإنشاء شبكة لنقل الغاز.
- إينرغا INERGA : للهندسة المدنية.
- التركيب ETTERKIB : للتركيب الصناعي.

سنة 1991: تحولت سونلغاز إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC)، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 475-91 المؤرخ في 14 ديسمبر 1991 و في القانون رقم 280-95 الصادر في 17 سبتمبر 1995 يؤكد طبيعة المؤسسة الموضوعة تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم، مع العلم أنها تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية.

سنة 2002: تم تحويل نظامها الأساسي إلى شركة ذات أسهم بموجب القانون رقم 02-01 الصادر في 05/02/2002 وهذا ما يسمح لها بتوسعة نشاطها في مجالات مختلفة وحتى خارج حدود البلاد.

سنة 2004 : أصبحت سونلغاز مجمع شركات منها من تمارس المهن الأساسية المتعلقة بنشاط المؤسسة وهي: SPE شركة إنتاج الكهرباء، GRTE شركة تسيير شبكة نقل الكهرباء، GRT شركة تسيير شبكة نقل الغاز، SDC شركة توزيع الكهرباء و الغاز وسط.

سنة 2017: لقد أقر المخطط التنظيمي الجديد إنشاء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز المسماة اختصارا (SDC) شركة ذات أسهم كنتيجة لضم شركات التوزيع للشرق والوسط والغرب من جهة، وإلحاق شركة التوزيع للجزائر (SDA) من جهة أخرى و كان ذلك في 2017/04/04 برأس مال يفوق 64 مليار دينار جزائري، يتواجد مقرها الاجتماعي بـ 20 نهج محمد بوضياف بالبلدية تسهر على تسيير 52 مديرية توزيع متفرقة على 48 ولاية.

ثانيا: مكونات المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز (سونلغاز)

يكرس النظام الأساسي الجديد للمؤسسة سونلغاز مبدأ المجمع الصناعي المكون من (SONELGAZ-SPA) والفروع التابعة له، وبما أن الأنشطة التشغيلية قد تم تحويلها إلى شركاتها، فإن مجمع (SONIGAZ) يدير الآن المجموعة من خلال ممارسة مهام السياسة والإستراتيجية، وبهذه الصفة يقوم بإعداد وتنفيذ إستراتيجية التطوير الخاصة بالمجمع ككل وكذلك سياسة الموارد المالية والبشرية، كما يهدف إلى إدارة المحفظة ومراقبة تطبيق اللوائح وتنفيذ مهام التدقيق الداخلي والتفتيش. و من أجل ضمان مهامه الجديدة، لدى (SONELGAZ) هيكل تنظيمي عام جديد سنة 2017 من خلال تجميع الفروع وتشكيلها في أربعة أقطاب رئيسية وهي:

1. قطب الصناعات الطاقوية (Pôle des Industries Energétiques): مكلفة بمتابعة الشركات التالية:

الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء، شركة الكهرباء والطاقت المتجددة، الشركة الجزائرية لتسيير نقل الكهرباء، الشركة الجزائرية لتسيير نقل الغاز، مسير منظومة الكهرباء وشركة الكهرباء والهندسة الكهربائية الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز، شركة كهرباء سكيكدة، شركة كهرباء ترقة، شركة كهرباء البرقية شركة كهرباء كدية الدروش. كما يساهم المجمع في الشركات التالية: الشركة الجزائرية للطاقة، شركة كهرباء حجرة النوس، شركة تحلية مياه بحر الطارف، الطاقة الجديدة الجزائر، شركة التشغيل والصيانة الجزائرية .

2. قطب الأشغال والخدمات (Pôle des Travaux et Services): مكلفة بمتابعة الشركات التالية:

شركة الأشغال للإنارة وإيصال الكهرباء الريفية، شركة الأشغال والتركيب الكهربائي شركة إنجاز القنوات، شركة إنجاز المنشآت الأساسية، شركة التركيب الصناعي، شركة الممتلكات العقارية للصناعات الكهربائية والغازية .

شركة النقل والشحن الإستثنائي للتجهيزات الصناعية والكهربائية، الشركة الجزائرية لتقنية المعلومات شركة طب العمل للصناعات الكهربائية والغازية، صندوق الخدمات الاجتماعية والثقافية، صيانة وخدمات

السيارات، معهد التدريب على الكهرباء والغاز، شركة أنظمة المعلومات مركز البحث وتطوير الكهرباء والغاز. كما يساهم المجمع في الشركات التالية: شركة الخدمات الهندسية الجزائرية شركة نشر مناقصات قطاع الطاقة والمناجم، شركة اتصالات الطاقة الجزائرية الشركة الجزائرية الفرنسية للهندسة و الإنجازات .SAFIR.

3. قطب النشاطات الصناعية (Pôle des Activités Industriels): مكلفة بمتابعة الشركات التالية:

الشركة الوطنية للقياس والمراقبة، شركة روبية للإتارة، شركة صيانة التجهيزات الصناعية والمتجر الجزائري للعتاد الكهربائي والغازي، شركة خدمات المحولات الكهربائية، شركة الجزائرية للكهرباء العامة.

4. قطب أنشطة الأمن الداخلي (Pôle des Activités de Sûreté Interne): مكلفة بمتابعة الشركات التالية:

شركة الوقاية وأمن المنشآت الطاقوية، شركة أمن ورعاية المنشآت الطاقوية، شركة أمن المنشآت الطاقوية وشركة الأمن والحماية. ومن وراء هذا التطور يبقى ضمان الخدمة العمومية هي المهمة الجوهرية لسونلغاز ذلك أن توسيع مجال أنشطتها وتحسين نمط تسييرها الاقتصادي يفيدان في المقام الأول هذه المهمة التي تشكل الأساس الراسخ لثقافتها كمؤسسة.

المطلب الثاني: مهام و أهداف والهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
أولا: مهام المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز (سونلغاز)

سونلغاز عبارة عن شركة مساهمة وهي مؤسسة محتكرة لثلاث وظائف أساسية وهي: إنتاج الكهرباء نقل الكهرباء و الغاز، توزيع الكهرباء والغاز.

1. الإنتاج: إن طبيعة الكهرباء كمنتوج غير قابل للتخزين أجبر مؤسسة سونلغاز على اندماج كامل لكل

نشاطاتها من الإنتاج إلى غاية الاستهلاك النهائي، الإنتاج هو عملية تحويل الطاقة الحرارية أو المائية إلى طاقة ميكانيكية، ثم إلى طاقة كهربائية ويشمل الإنتاج على الفروع الآتية:

فرع الديزال: يتكون من 183 مولدا بطاقة تتراوح بين 0,35 و 8 ميغاواط للمولد الواحد.

الفرع المائي: يتكون من 34 مولدا بطاقة تتراوح من 1 إلى 5 ميغاواط للمولد الواحد.

الفرع الحراري الغازي: يتكون من 36 مولدا، حيث طاقة كل مولد تتراوح من 20 إلى 210 ميغاواط.

الفرع الحراري البخاري: يتكون من 20 مولدا بطاقة تتراوح من 50 ميغاواط و 196 ميغاواط.

2. النقل: يخص نشاط النقل كل من نقل الكهرباء والغاز فنقل الكهرباء يتم عبر خطوط ذات الضغط

(60 بالإضافة إلى خطوط ذات الضغط المتوسط) 220 KV، 400KV العالي. أما فيما يخص نقل الغاز

فتقوم مؤسسة سونلغاز بتزويد السوق بالكميات اللازمة من غاز مؤسسة سونطراك، حيث أنشأت سونلغاز

شبكة هامة لنقل الغاز سواء كان الضغط العالي أو المتوسط أو المنخفض.

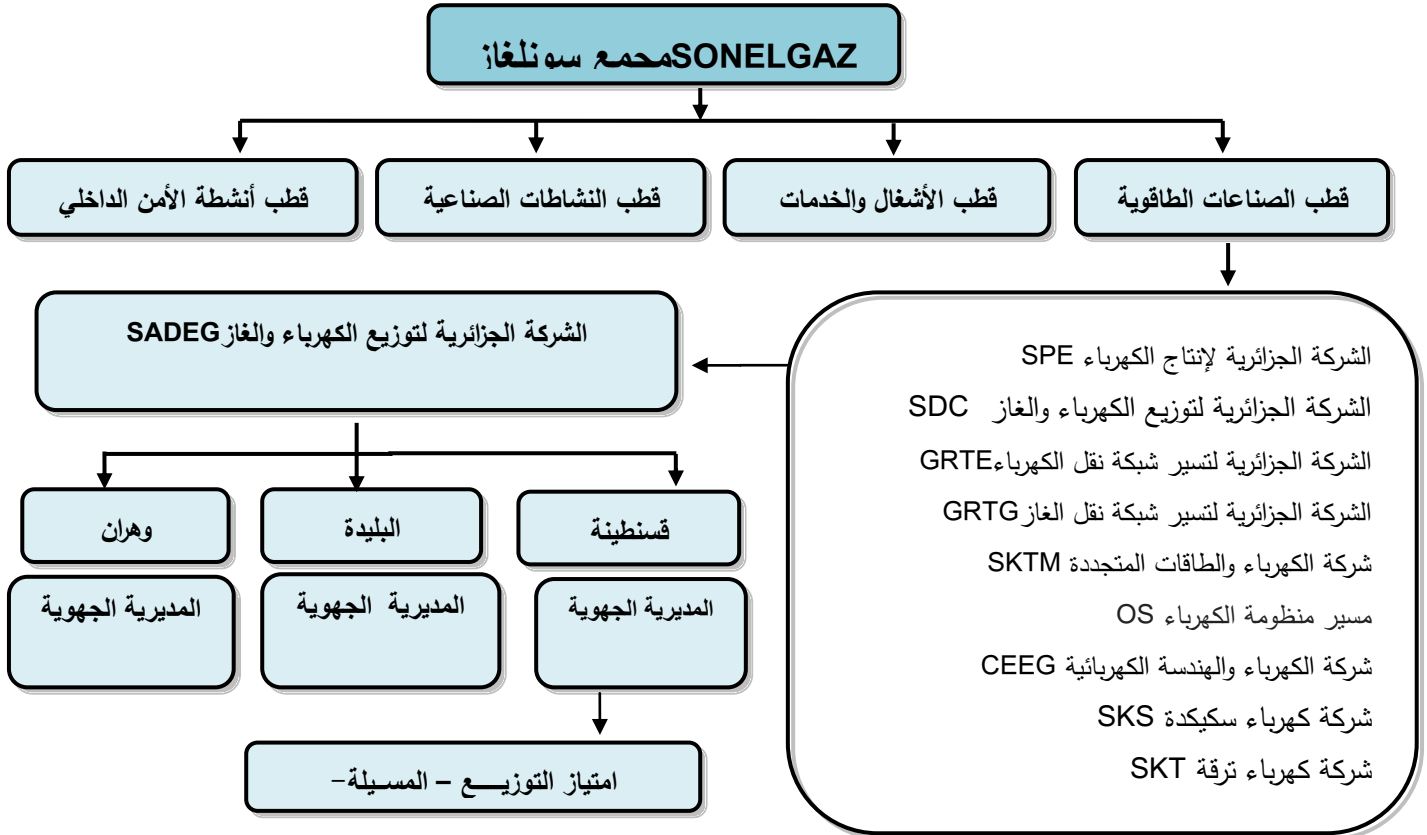
3. التوزيع: تقوم مؤسسة سونلغاز بتوزيع كل من الكهرباء والغاز بخطوط وكابلات ذات ضغط منخفض ومتوسط تلبية لاحتياجات زبائنها الصغار بالطاقة الكهربائية والغازية. تزود سونلغاز فيما يخص توزيع الكهرباء شركائها الصناعيين بشبكات ذات ضغط مرتفع في حين أن الزبائن الصناعيين ذوي الأهمية المتوسطة تزودهم بشبكات الضغط المتوسط، أما العائلات والحرفيين فتزودهم بضغط منخفض.

ثانيا: أهداف المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

- تطوير كل شكل من أشكال التعاون المشترك في الجزائر أو خارجها مع شركات جزائرية أو أجنبية.
- إنشاء فروع و أخذ مساهمات وحياسة وهذا من أجل توسيع مجال نشاطها.
- المساهمة في التنمية المحلية بتغطية كامل التراب الوطني بالطاقة .
- دعم الاقتصاد الوطني من خلال تطوير شبكة الكهرباء والغاز باعتبار الطاقة الكهربائية عامل مهم ورئيسي للتنمية وتطوير الاستثمار الصناعي وكذا الفلاحي والزراعي ومختلف المجالات والمساهمة في محاربة النزوح الريفي، وهذا بتوفير الكهرباء ريفية وكذا ربط الريف بشبكة الغاز.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

الشكل رقم(02): الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مصلحة مراقبة التسيير 2021

المطلب الثالث: التعريف بمديرية التوزيع و الكهرباء والغاز والهيكل التنظيمي لها

مديرية التوزيع بالمسيلة من ضمن 16 مديرية تابعة للمديرية الجهوية للشرق ومقرها بقسنطينة، وأول انطلاقة لها في 1979/01/02، وقد وضعت في خدمة زبائنها، الذين يفوق عددهم 230717 زبون في الكهرباء و 139213 زبون في الغاز، 5 مقاطعات كهرباء و 5 مقاطعات غاز و 7 وكالات تجارية(2) منهم انطلاقتهم كانت في بداية سنة 2018). وهي تسير شبكة كهربائية طولها يصل إلى 5491 كم توتر منخفض و 5965 كم توتر متوسط، وشبكة الغاز تفوق 3729 كم، و بتعداد إجمالي للعمال يصل إلى 680 عامل.

والجدول التالي يلخص المعطيات المتعلقة بحجم نشاط المديرية.

الجدول رقم(04): حجم نشاط المديرية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز في تاريخ 2020/12/31

البيان	تاريخ 2020/12/31
طول الشبكة الكهربائية	
- توتر متوسط	5491 كم
- توتر منخفض	5965 كم
- عدد المحولات	6466
طول الشبكة الغازية	3729 كم
عدد زبائن الكهرباء	230717
عدد زبائن الغاز	139213
عدد العمال	680

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مصلحة مراقبة التسيير 2021

قبل محاولة المعرفة الهيكل التنظيمي للمديرية لا بأس أن يتم توضيح بعض المصطلحات أنواع الطاقة الكهربائية والغازية:

الجدول رقم(05): مصطلحات أنواع الطاقة الكهربائية والغازية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

الاختصار	BT	MT	HT	BP	MP	HP
المعنى	Basse Tension	Moyenne Tension	Haute Tension	Basse Pression	Moyenne Pression	Haute Pression
النوع	التوتر المنخفض	التوتر المتوسط	التوتر المرتفع	الضغط منخفض	الضغط متوسط	الضغط العالي

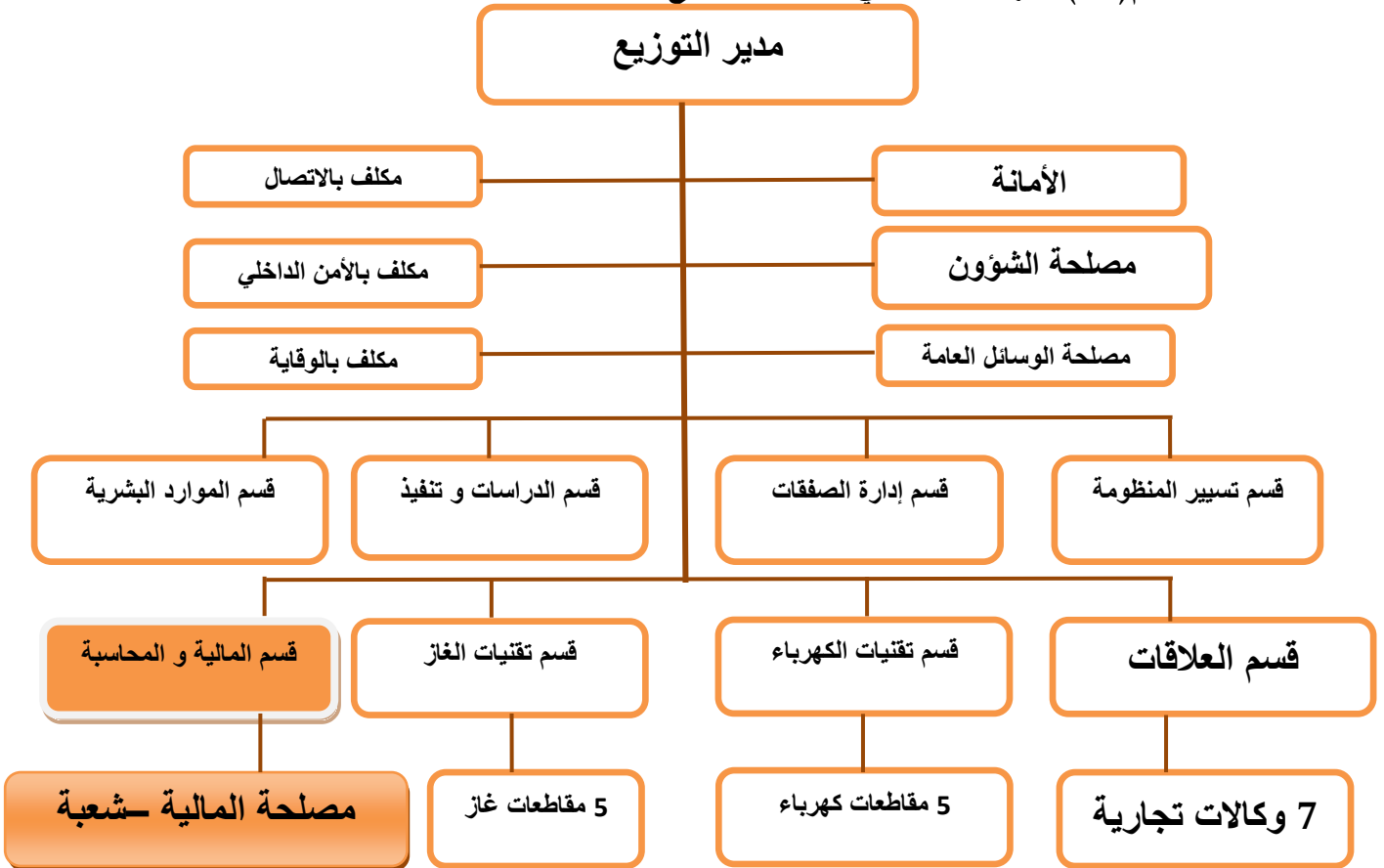
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مصلحة مراقبة التسيير 2021

الجدول رقم (06): مصطلحات أنواع الزبائن للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

الاختصار	النوع	مصلحة المتابعة
BT	Abonnés ordinaires	- الوكالات التجارية
	زبائن عاديين	
BP	Facturation sur mémoire	- الوكالات التجارية
	فوترة في مذكرة	- قسم العلاقات التجارية
MT	خواص	- قسم العلاقات التجارية
	طابع إداري	
MP	خواص	
	طابع إداري	
HT	خواص	
	طابع إداري	
HP	خواص	
	طابع إداري	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مصلحة مراقبة التسيير 2021

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع - المسيلة



المصدر: مصلحة الموارد البشرية 2021

يعتبر هذا القسم هام جدا وحساس حيث يقوم بمهام عديدة ومن بينها طريقة تسيير ميزانية المؤسسة وكذا الدور الرقابة على جميع الوثائق المحاسبية ويتكون القسم من أربعة مصالح هي:

1. مصلحة المحاسبة والاستغلال: تقوم هذه المصلحة ب:

- التسجيل المحاسبي لكل العمليات التي تقوم بها المؤسسة والتأكد من صحتها ومن بين هذه العمليات: الصندوق، الأجور، الفواتير المبيعات، المشتريات.
- مسك الدفاتر المحاسبية.
- إعداد القوائم المالية للمؤسسة.

2. مصلحة المالية: وهي تهدف إلى:

- هي المسؤولة عن تسديد ديون الموردين وكل الديون الأخرى.
- مسك الحسابات البنكية والبريدية للمؤسسة.
- إعداد المقاربة البنكية والمتابعة اليومية مع البنك وبريد الجزائر.
- هي المسؤولة عن العلاقات مع المؤسسات المالية.

3. مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير:

- إعداد الميزانية التقديرية السنوية للمؤسسة.
- متابعة ومراقبة الأهداف المسطرة.

4. مصلحة المراقبة والتفتيش: وهي تهدف إلى:

- السهر على متابعة تنفيذ الإجراءات الخاصة بكل مصالح الشركة.
- تحسين أداء المسيرين.
- العمل على تقليل المخاطر الناجمة عن سوء التسيير وعدم تنفيذ الإجراءات والقوانين الداخلية .
- حماية الأصول والمركز المالي للمؤسسة

المبحث الثاني: تحليل التوازن المالي للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

من خلال هذا المبحث سيتم عرض الميزانيات المالية وكذا جدول حسابات النتائج لسنوات (2017،2018،2019،2020)، وكذا جدول التدفقات النقدية لسنوات (2017،2018،2019،2020) بهدف الوصول إلى دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المناسبة في الشركة الوطنية للكهرباء والغاز- المسيلة، وذلك من خلال إبراز كل من مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية المساعدة على ذلك وكذلك جدول التدفقات النقدية.

المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي من سنة 2017 إلى سنة 2020
من خلال هذه السنوات سيتم حساب كل من رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية، لكن قبل ذلك لتسهيل عملية الحساب سيتم إعداد الميزانية المالية المختصرة لسنوات الدراسة.
الجدول رقم (07): الميزانية المالية المختصرة الأصول للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017-

2020

2020	2019	2018	2017	البيان
21467500310.92	21237226541.27	21356683888.68	20877027281.49	تثبيات معنوية
3511971193.43	2974753582.28	1884353971.16	1450084535.71	تثبيات مادية
328500.00	328500.00	328500.00	328500.00	تثبيات مالية
24980061664.35	24212308623.55	23241366359.84	22327440317.20	مجموع الأصول غير جارية
8778239131.77	5517503435.52	4199420780.98	4352303739.25	قيم الاستغلال
163475766.3	143721229.7	125348358.6	33154648.52	قيم محققة
565063191.50	261975218.74	508555892.47	264747261.72	قيم جاهزة
9506778089.55	5923199883.95	4833325032.08	4650205649.49	مجموع الأصول الجارية
34486839753.90	30135508507.50	28074691391.92	26977645966.69	مجموع العام الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير المالية السنوية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز انظر للملاحق (1،2،3).

الجدول رقم (08): الميزانية المالية المختصرة الخصوم للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2020-2017

البيان	2017	2018	2019	2020
الأموال الخاصة	17348848541.56	18576967230.28	19120379711.40	22433230048.44
الخصوم غير الجارية	6581122970.53	7205623999.05	7385137950.40	7282333044.30
الأموال الدائمة	23929971512.05	25782591229.33	26505517661.80	29715563092.74
الخصوم الجارية	3047674454.60	2292100162.59	3629990845.70	4555112482.34
مجموع الخصوم	26977645966.69	28074691391.92	30135508507.50	34270675575.08

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير المالية السنوية للمؤسسة انظر للملاحق(6،5،4).

أولاً: رأس المال العامل (FR)

يعتبر رأس المال العامل مؤشر أساسي للتحليل وتقييم داخل المؤسسة، وحيث يحسب رأس المال العامل بالعلاقات التالية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول غير الجارية

من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = أصول متداولة - خصوم متداولة

من أسفل الميزانية:

الجدول رقم (09): حساب رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2020-2017

البيان	2017	2018	2019	2020
الأموال الدائمة	23929971512.05	25782591229.33	26505517661.80	29715563092.74
الأصول غير الجارية	22327440317.20	23241366359.84	24212308623.55	24980061664.35
رأس المال العامل من أعلى الميزانية	1602531194.85	2541224870.49	2293209038.25	4735501428.39
أصول المتداولة	4650205649.49	4833325032.08	5923199883.95	9506778089.55
الخصوم المتداولة	3047674454.60	2292100162.59	3629990845.70	4555112482.34
رأس المال العامل من أسفل الميزانية	1602531194.89	2541224870.49	2293209038.25	4951665607.21

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز انظر

للملاحق(6،5،4،3،2،1).

من خلال الجدول أعلاه يمكن قوله عند حساب رأس المال العامل:

من أعلى الميزانية: إن هناك فائض من الأموال الدائمة يمول جزء من الأصول الجارية بعد تمويل الأصول غير الجارية خلال كل سنوات الدراسة الخاصة، ولذلك فإن المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

تعمل في امان نتيجة وجود هذا الفائض، وهذا ليس معناه أن أداءها جيد، هنا فقط يمكن قوله من خلال حساب رأس المال العامل ووجود رصيده موجب خلال السنوات الدراسة، فإن التوازن المالي محقق. من أسفل الميزانية: إن المؤسسة حققت رأس المال العامل موجب خلال الفترة 2017-2020 مما مكنها من تحقيق التوازن المالي المتوسط والطويل الأجل، فالأصول المتداولة مما مكنتها من تغطية الاحتياجات المتوسطة والطويلة الأجل وتسديد جزء من الديون المالية وهذا ما يمكن قوله أن المؤسسة في وضعية جيدة ، وأنها حققت التوازن المالي جيد وهذا عند حساب فقط رأس المال العامل.

كما سبقت الإشارة إلى أن هناك أربعة أنواع رأس المال العامل، سوف يتم توضيحها في الجدول الموالي.

الجدول رقم(10): حساب أنواع رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017-2020

2020	2019	2018	2017	البيان
29715563092.74	26505517661.80	25782591229.33	23929971512.05	الأموال الدائمة
24980061664.35	24212308623.55	23241366359.84	22327440317.20	الأصول الثابتة
4735501428.39	2293209038.25	2541224870.49	1602531194.85	رأس المال العامل الصافي
9506778089.55	5923199833.95	4833325032.08	4650205649.49	مجموع الأصول المتداولة
9506778089.55	5923199833.95	4833325032.08	4650205649.49	رأس المال العامل الإجمالي
22433230048.44	19120379711.40	18576967230.28	17348848541.56	الأموال الخاصة
24980061664.55	24212308623.55	23243166359.84	22327440217.20	الأصول الثابتة
-2546831620	-5091928910	-4666199120	-4978591670	رأس المال العامل الخاص
7282333044.30	7385137950.40	7205623999.05	6581122970.53	ديون طويلة الأجل
4555112482.34	3629990845.70	2292100162.59	3047674454.60	ديون قصيرة الأجل
11837445526.64	11015128796.10	9497724161.64	9628797425.13	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير المالية السنوية للمؤسسة انظر للملاحق(1,2,3,4,5,6).

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه نجد:

1- رأس المال العامل الصافي

يلاحظ أن رأس المال العامل الصافي انخفض في سنة 2019 مقارنة بالسنتين التي قبلها ثم ارتفع في سنة 2020 ليصبح 4735501428.39 وبقي رصيد موجب خلال فترة الدراسة، وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، وهذا ما يفسر أن المؤسسة حققت التوازن المالي، بالإضافة إلى أن المؤسسة لها قدرة أيضا على تسديد جزء من ديونها قصيرة الأجل.

2- رأس المال العامل الإجمالي

يلاحظ من خلال الجدول رأس المال العامل الإجمالي في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة وهذا نتيجة التزايد في القيم القابلة للتحقيق في حسابات الزبائن، أي عدم تحصيل من الزبائن، كما أن القيمة المعتمدة

لرأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال نفس الفترة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي يدل على امتلاك المؤسسة سيولة.

3- رأس المال العامل الخاص

يلاحظ قيمة رأس المال العامل الخاص منخفضة أي سالبة خلال فترات 2017- 2020، وهذا يعني أن المؤسسة ليست لها قدرة على تمويل أصول الثابتة من الأموال الخاصة، وبالتالي فإن الأموال الخاصة اقل من الأصول الثابتة ويدل هذا مؤشر سلبي للمؤسسة، وان المؤسسة لم تحقق التوازن المالي.

4- رأس المال العامل الأجنبي

من الجدول يلاحظ ارتفاع الديون خلال السنوات الدراسة مما يدل على أن المؤسسة تعتمد في تمويل نشاطاتها على الديون قصيرة وطويلة الأجل بشكل كبير خاصة الديون قصيرة الأجل في حسابات الموردون التي كانت تتزايد، وهذا يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا وأي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل (BFR)

يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال أن تغطي مخزونات ومديونها (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة)، فإذا كان الفرق موجب بين طرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهو ما يسمى باحتياج رأس المال العامل. ويحسب احتياج رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

الاحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - خزينة الأصول) - (الديون قصيرة الأجل - خزينة الخصوم)

الجدول رقم(11): حساب الاحتياجات رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017-

2020

البيان	2017	2018	2019	2020
الأصول المتداولة	4650205649.49	4833325032.08	5923199883.95	9506778089.55
خزينة الأصول	264747261.72	508555892.47	261975218.74	565063191.50
احتياجات الدورة	4385458387.77	4324769140.61	5661224665.21	8941714898.05
الديون قصيرة الأجل	3047674454.60	2292100162.59	3629990845.70	4555112482.34
خزينة الخصوم	-	-	-	-
موارد الدورة	3047674454.60	2292100162.59	3629990845.70	4555112482.34
احتياج رأس المال العامل BFR	1337783933.17	2032668978.02	2031233820.51	4386602416.71

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير المالية السنوية للمؤسسة (1،2،3،4،5،6).

ما يمكن قوله أن المؤسسة حققت احتياج رأس المال العامل موجب خلال السنوات الدراسة هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة، وذلك للتغطية احتياجات التمويل لم تغطي كلية بموارد الدورة وبالتالي فالمؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل لتمويل احتياجاتها.

ثالثا: الخزينة الصافية TN

الخزينة هي مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال، وتحسب الخزينة بطريقتين هما:

$$\text{الخزينة} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}$$

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

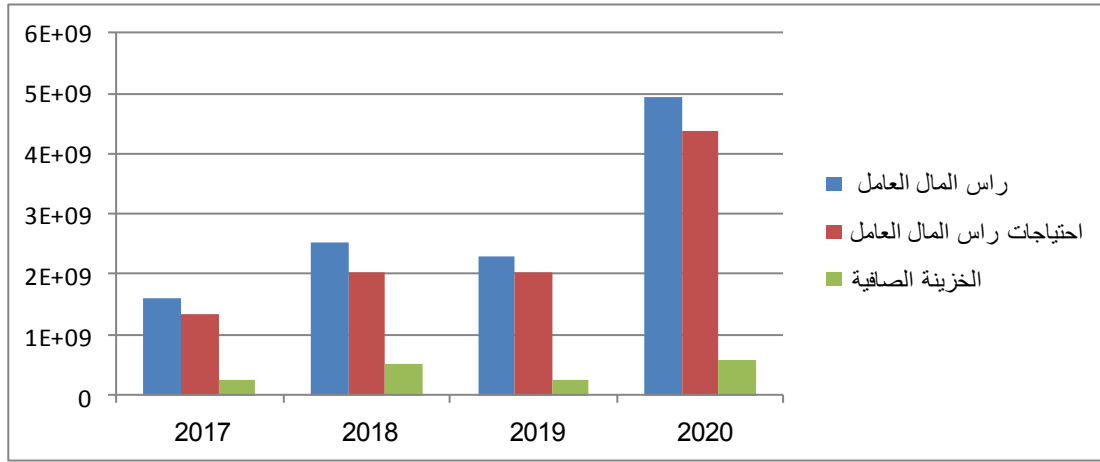
الجدول رقم (12): حساب خزينة الصافية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017-2020

2020	2019	2018	2017	البيان
565063191.50	261975218.74	508555892.47	264747261.72	خزينة الأصول
-	-	-	-	خزينة الخصوم
565063191.50	261975218.74	508555892.47	264747261.72	الخزينة
4951665607.21	2293209038.25	2541224870.49	1602531194.85	رأس المال العامل
4386602416.71	2031233820.51	2032668978.02	1337783933.17	احتياج رأس المال العامل
565063191.50	261975218.74	508555892.47	264747261.68	الخزينة

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير المالية السنوية للمؤسسة انظر للملاحق (1,2,3,4,5,6).

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الخزينة خلال السنوات الدراسة موجبة وهي وضعية جيدة للمؤسسة مع انخفاض في سنة 2019 لتصل إلى 261975218.74 وهذا راجع إلى الانخفاض في قيمة القيم الجاهزة، ثم ارتفعت في السنة الموالية، كما يمكن القول بان رأس المال العامل اكبر من الاحتياج رأس المال العامل، في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، وهذا يدل أن المؤسسة حققت التوازن المالي جيد.

الشكل رقم(04): تطور مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير المالية السنوية للمؤسسة

من خلال الشكل أعلاه الذي يمثل رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية يمكن القول أن المؤسسة حققت التوازن المالي جيد خلال كل سنوات الدراسة، وهي قادرة على مواجهة احتياجاتها المالية قصيرة الأجل، وهذا دل أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة ومعتبرة.

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

تعتبر النسب المالية من أهم المؤشرات لتقييم أداء المؤسسة، والتي تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يقوم متخذ القرار باختيار حجم معين من النسب المالية، وكل نسبة لها دور في اتخاذ القرار، وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

أولاً: نسب السيولة

تقيس هذه النسب مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيم القابلة للتحقق، ويمكن حساب مختلف هذه النسب كما يلي:

الجدول رقم(13): حساب النسب السيولة للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017-2020

2020	2019	2018	2017	البيان
9506778089.55	5923199833.95	4833325032.08	4650205649.49	الأصول المتداولة
4555112482.34	3629990845.70	2292100162.59	3047674454.60	الخصوم المتداولة
2.08	1.63	2.10	1.52	نسبة التداول
728538957.80	405696448.44	633904251.07	297901910.2	(قيم قابلة للتحقق + قيم الجاهزة)
4555112482.34	3629990845.70	2292100162.59	3047674454.60	الخصوم الجارية
0.15	0.11	0.27	0.09	نسبة السيولة المختصرة
565063191.50	261975218.74	508555892.47	264747261.72	القيم الجاهزة
4555112482.34	3629990845.70	2292100162.59	3047674454.60	ديون قصيرة الأجل
0.12	0.07	0.22	0.08	نسبة السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير المالية السنوية للمؤسسة انظر للملاحق (1,2,3,4,5,6).

من خلال حساب نسب السيولة يلاحظ أن نسب التداول للمؤسسة أكبر من 1 بحيث تتراوح بين (1و2) خلال السنوات محل الدراسة من 2017-2020، وهذا ما يوضح درجة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل مع بقاء فائض من الأصول المتداولة، وهذه النسبة تؤكد وجود سيولة مرتفعة في المؤسسة. يلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة خلال السنتين (2017، 2018) تتزايد، بالرغم أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة، ثم تناقصت خلال الفترتين الأخيرتين (2019، 2020)، وهذا يدل أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم القابلة للتحقيق وان خبراء التحليل المالي يؤكدون على أن مثل هذه الوضعية هي غير ملائمة. يلاحظ نسب السيولة الجاهزة للسنوات منخفضة جدا بحيث تكاد تنعدم، وهي بعيدة عن النسبة المثلى التي تتراوح بين 0.25 و 0.3 وهذا يعني أن القيم النقدية المتاحة للمؤسسة لا تغطي الخصوم الجارية أي عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، وهذا ما يعرض المؤسسة لوجود صعوبات مالية أو خلل المالي.

ثانيا: نسب التمويل

تقاس هاته نسب من خلال نسب المديونية والتمويل الخارجي و الملكية، وسيتم حسابها كما يلي:

الجدول رقم(14): حساب نسب التمويل للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017-2020

2020	2019	2018	2017	البيان
11837445526.64	11015128796.10	9497724161.64	9628797424.13	مجموع الديون
34270675575.08	30135508507.50	28074691391.9	26977645966.69	إجمالي الأصول
0.34	0.36	0.33	0.35	نسب المديونية
11837445526.64	11015128796.10	9497724161.64	9628797424.13	مجموع الديون
22433230048.44	19120379711.40	18576967230.2	17348848541.56	أموال الخاص
0.52	0.57	0.51	0.55	نسبة التمويل الخارجي
22433230048.44	19120379711.40	18576967230.28	17348848541.56	أموال الخاصة
34270675575.08	30135508507.50	28074691391.92	26977645966.69	مجموع الأصول
0.65	0.63	0.66	0.64	نسبة الملكية

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير المالية للمؤسسة انظر للملاحق(1،2،3،4،5،6).

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه يمكن تسجيل ملاحظات التالية:

1- نسب المديونية

تعتبر هذه النسبة عن مدى المخاطر المالية لكل من الطرفين ويعتبر انخفاض هذه النسبة بشكل عام عن حماية أفضل للدائنين، وتعتبر أيضا عن وجود قدرة كاملة على الاقتراض لدى المؤسسة.

2- نسب التمويل الخارجي

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها وقدرت هذه النسبة اكبر من 0.5 و هذا يدل أن المؤسسة ستواجه صعوبات في سداد قيمة الديون في حين موعد استحقاقها.

3- نسب الملكية

يلاحظ من خلال النتائج أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية مالية، وهذا يعني أن المخاطر الذي يتعرض لها الدائنين سوف تزداد بسبب تناقص مساهمة الملكية الحصول على أموال إضافية عن طريق القروض.

ثالثا: نسب المردودية

نسب المردودية وهي تقيس مدى تحقيق كفاءة إدارة المؤسسة، وتتمثل في:

الجدول رقم(15): حساب نسب المردودية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017-2020

البيان	2017	2018	2019	2020
النتيجة الصافية	-845752110.3	-1261775291.73	-443777751.91	-1921605197.60
رقم أعمال خارج الرسم	9094070191.26	9333605465.99	8979206799.03	8979506799.03
مؤشر الربحية	-0.09	-0.13	-0.04	-0.21
النتيجة الصافية	-845752110.33	-1261775291.73	-443777751.91	-1921605197.60
الأموال الخاصة	17348848541.56	18576967230.28	19120379711.40	22433230048.44
نسب المردودية المالية	-0.04	-0.06	-0.02	-0.08
النتيجة الصافية	-845752110.33	-1261775291.73	-443777751.91	-1921605197.60
الأموال الإجمالية	26977645966.69	28074691391.62	30135508507.50	34270675575.08
نسبة المردودية الاقتصادية	-0.03	-0.04	-0.01	-0.05

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير المالية للمؤسسة انظر للملاحق(1,2,3,4,5,6,7,8,9).

من خلال النتائج الجدول أعلاه نسب المردودية يمكن إعطاء ملاحظات التالية:

1-نسب المؤشر الربحية

تمثل هذه النسبة العائد الناتج عن عملية الاستغلال، حيث يلاحظ من خلال الجدول أعلاه من خلال سنوات الأربعة أن كلها سالبة وهذا يعني عدم تحسن مستوى الأداء من سنة لأخرى وهذا دليل ضعف في رقم الأعمال نتيجة للعديد من العوامل، الاضطرابات في التموين مواد أولية وعليه القول أن المؤسسة حققت مؤشر ربحية غير جيد ضعيف وهذا دليل على عدم كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال.

2- المردودية المالية

حيث تهتم المردودية المالية بدرجة كبيرة من المساهمين، كما يلاحظ في الجدول أعلاه نسب سالبة وهذا يعني أن النتيجة الصافية ضعيفة، وبالتالي يمكن القول أن المردودية المالية ضعيفة جدا غير جيدة في المؤسسة ويرجع إلى عدم كفاءة المؤسسة في الاستغلال الأموال الخاصة.

3- المردودية الاقتصادية

تقيس هذه النسبة كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها في تحقيق الأرباح، حيث يلاحظ من خلال النتائج أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية سالبة ضعيفة جدا خلال هذه السنوات محل الدراسة وهذا راجع لنتيجة الصافية سالبة .

رابعا: نسب النشاط

وهي تعتبر مؤشر جيد على مدى كفاءة إدارة المؤسسة، وتقيس هذه النسب كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها، وسيتم حساب النسب كما يلي:

الجدول رقم(16): حساب نسب النشاط للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017-2020

2020	2019	2018	2017	البيان
32326224476508	34314044435840	3360097967756.4	3273865266853.6	المبيعات*360
8778239131.77	5517503435.52	4199420780.89	4352303739.25	رصيد ذمم الديون
368.25	605.60	800.13	752.21	فترة التحصيل
8979506799.03	9531678954.40	9333605465.99	9094070191.26	صافي المبيعات
408307675.89	408307675.89	408307675.89	408307675.89	رأس المال
21.99	23.34	22.85	22.27	معدل دوران رأس المال العامل
24980061664.35	24212308623.55	23241366359.84	22327440317.20	الأصول الثابتة
8979506799.03	9531678954.40	9333605465.99	9094070191.26	المبيعات
2.78	2.54	2.49	2.45	نسبة الأصول الثابتة إلى المبيعات

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير المالية السنوية للمؤسسة انظر للملاحق(1،2،3،4،5،6)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن:

1- فترة التحصيل

يلاحظ فترة التحصيل تتخفض من خلال سنوات محل الدراسة، وهذا دل ذلك على أن فترة التحصيل على هذه الذمم جيدة جدا خلال فترات.

2- معدل دوران رأس المال العامل

يلاحظ من خلال الجدول أن سرعة دوران رأس المال العامل تتزايد من خلال الفترة 2017 إلى السنة 2018، وهذا التزايد دل على قلة حاجة المشروع إلى الاعتماد على القروض قصيرة الأجل ثم تناقصت من خلال السنة 2020، وهذا التناقص دل ذلك على زيادة حاجة المشروع الاعتماد على القروض القصيرة.

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة جدول التدفقات النقدية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

قائمة التدفقات النقدية تعتبر من القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تبين التدفقات النقدية التي تقوم بها المؤسسة خلال فترة الزمنية معينة ومن خلال هذا المطلب التعرف على قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية.

1- عرض جدول التدفقات النقدية

الجدول رقم(17): جدول التدفقات النقدية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017-2020

2020	2019	2018	2017	البيان
				تدفقات الأموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية
5292965041.21	11503993337.96	11837804312.98	10977683283.5	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
33984426.76	3020946.21	21664721.81	724360875.19	تحصيلات الأخرى
362954040.62	381172791.08	493421441.94	309162214.10	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
425168049.07	406070871.44	364122059.52	327895809.42	تسديدات الأخرى
398529.97	627288.80	614614.44	586787.00	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
-25125335.00	-37748464.00	-10001216.80	-7881646.03	الضرائب عن النتائج المدفوعة
4563554183	10756891796.85	11011312135.69	11072280994.2	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
-	-	-	-	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
4563554183	10756891796.85	11011312135.69	11073380994.2	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية(أ)
				تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار
1884859124.38	2116271725.61	2094012612.92	1884050179.13	المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية
				التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيبات عينية أو معنوية
-	-	-81500.00	-	المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية
				التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيبات الفوائد تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
				الحصص والاقساط المقبوضة من النتائج المسلمة
-1884859124.38	-2116271725.61	-2094012612.9	-1884050179.13	صافي التدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار(ب)

تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية			
			التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم
			الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
			التحصيلات المتأتية من القروض
			التسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			التحصيلات بين الوحدات
			التسديدات بين الوحدات
7361631.18	10389362.02	18483021.83	17737626.51
3710815.59	619941.54	1045629.33	153888.45
3286976030.45	3005952107.72	3146780238.28	2342073987.54
8876053274.92	11902759255.3	11838202984.73	11281035213.98
-5585426428.9	-8887037727.13	-8673985353.95	-8921377488.38
-2906731370.0	-246417655.89	243314168.82	266853326.66
263749849.59	510167495.48	266853326.66	0.00
566682422.12	263749839.53	510167495.48	266853326.66
302932582.53	-246417655.89	243314168.82	266853326.66

المصدر: من التقارير المالية السنوية للمؤسسة انظر للملاحق(10،11،12).

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن:

- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية كلها موجبة في كل السنوات الأربعة لان التحصيلات من الزبائن فاقت المدفوعات للزبائن.
 - التدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية سالبة طيلة فترة الدراسة، لأنه لا توجد تحصيلات من دور الاستثمار، وتفسير ذلك أن المؤسسة في السنوات الأولى من بداية نشاطها، لذلك لا يمكن انتظار تحصيلات عن هذه الدورة، فالمؤسسة تشهد نمو في الاستثمار.
 - التدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية كلها سالبة في كل السنوات الأربعة، وهذا السبب أن المؤسسة لا تعتمد على ديونها الخاصة وتلجأ المؤسسة إلى الاقتراض، ويلاحظ أن المدفوعات فاقت قيمة التحصيلات في هذه الفترة 2017-2020.
- حساب أهم المؤشرات المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة:
- أ- دراسة التدفق النقدي المتاح: وبحسب التدفق النقدي المتاح وفق العلاقة التالية:

التدفق النقدي المتاح = صافي تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملية - صافي

الجدول رقم (18): حساب التدفق النقدي المتاح للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017-2020

2020	2019	2018	2017	البيان
4563554183	1075681796.2	11011312135.7	11072280994.2	صافي تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملية
-1884859124.38	-2116271725.61	-2094012612.9	-1884050179.13	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار
6448413307.38	1287316352.51	13105324747.6	12956331173.33	التدفق النقدي المتاح

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير المالية السنوية للمؤسسة انظر للملاحق(10،11،12،13) من خلال الجدول أعلاه يتبين أن التدفق النقدي المتاح موجب طيلة السنوات محل الدراسة، والتفسير أن المؤسسة تتوفر على سيولة متاحة، وهذا راجع إلى ارتفاع حجم التحصيلات من الزبائن.
ب-نسبة التغطية النقدية: ويمكن حسابها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(19): حساب نسب التغطية النقدية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017-2020

2020	2019	2018	2017	البيان
4563554183	10756891796.9	1101131213.7	11072280994.2	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
-7470285552	-11003309452.71	-10767997966.9	-1080542767.53	(صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار + صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من التمويل)
-0.61	-0.97	-1.022	-10.246	نسبة التغطية النقدية

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير المالية للمؤسسة انظر للملاحق(10،11،12،13) من خلال الجدول أعلاه يلاحظ حسب نسبة التغطية النقدية للسنوات الأربعة، أن تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملية لا تغطي التدفقات الخارجة من الأنشطة الاستثمار و التمويل وهذا مؤشر ليس جيد لسيولة المؤسسة وقدرتها على الاستثمار في أنشطتها.

المبحث الثالث: دور التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

سيتم من خلال هذا المبحث بيان دور تحليل المالي في اتخاذ القرارات وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وضمان استمراريتهما والقدرة على تنفيذها .

المطلب الأول: دور التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمار في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

من خلال هذا المطلب سيتم تناول الأدوات التي يمكن تنفيذها من اجل اتخاذ القرار الاستثمار ومن بين هذه الأدوات هي:

أولاً: التناسق في الاستخدامات (الهيكل الاستثماري) في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

سيتم حساب الوزن النسبي لكل نوع من أنواع الأصول كما يلي:

الجدول رقم(20): حساب الأوزان لكل من الأصول الثابتة و الأصول المتداولة للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017-2020

2020	2019	2018	2017	البيان
24980061664.55	24212308623.55	23243166359.84	22327440317.20	الأصول الثابتة
34486839753.90	30135508507.50	28074691391.92	26977645966.69	مجموع الأصول
72.43	80.34	82.79	82.76	الوزن النسبي لأصول الثابتة بالهيكل الاستثماري * 100
9506778089.55	5923199833.95	4833325032.08	4650205649.49	الأصول المتداولة
34486839753.90	30135508507.50	28074691391.92	26977645966.69	مجموع الأصول
27.56	19.65	17.21	17.23	الوزن النسبي لأصول متداولة بالهيكل الاستثماري * 100

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية للمؤسسة انظر للملاحق(1،2،3).

من خلال قراءة النتائج المتحصل عليها والمتمثل في الأوزان النسبية لمختلف عناصر الميزانية، يمكن القول أن المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز تستثمر جز كبير من أموالها في الأصول غير الجارية (الاستثمارات)، وهذا راجع إلى طابع نشاط المؤسسة.

أما عن الأصول المتداولة فهي تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بالأصول غير الجارية، فالمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز تقوم بتسيير رأس المال العامل إجمالي بنسبة 17% إلى 27% خلال سنوات الدراسة فالمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز تحتفظ بمبالغ ضخمة كقيم محققة وقيم جاهزة، وهذا يؤدي إلى ضياع فرص الاستثمار حقيقية.

ثانيا: دور النسب المالية في اتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

تعتبر نسب النشاط والنسب المردودية أهم النسب المعبرة عن سياسة الاستثمار من طرف المؤسسة، حيث تقيس نسب النشاط كفاءة الإدارة في إدارة موجوداتها، وتقيس نسب المردودية قدرة المؤسسة على توليد الأرباح، وسيتم حساب كل من النسب النشاط و المردودية:

أ-نسب النشاط

الجدول رقم(21): نسب نشاط للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017-2020

البيان	2017	2018	2019	2020
فترة التحصيل	752.21	800.23	605.60	368.25
معدل دوران رأس المال العامل	22.27	22.85	23.34	21.99
نسبة الأصول الثابتة إلى المبيعات	2.45	2.49	2.54	2.78

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز بالنظر إلى النتائج في الجدول أعلاه، يظهر أن فترة التحصيل متزايدة جدا، ومعدل دوران رأس المال العامل وهو في التزايد إلى غاية السنة 2019 ثم تناقص، وكذلك يلاحظ أن نسبة الأصول الثابتة إلى المبيعات منخفضة جدا طيلة سنوات محل الدراسة، وهذا السبب أن هناك خلل في تسيير هذا الجانب.

ب-نسب المردودية

الجدول رقم(22): نسب المردودية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017-2020

البيان	2017	2018	2019	2020
المؤشر الربحية	-9.3	-13.15	-4.65	-21.39
المردودية المالية	-4.87	-6.79	-2.32	-8.56
المردودية الاقتصادية	-3.13	-4.49	-1.47	-5.60

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية من المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز من خلال نتائج الموضحة في الجدول أعلاه، فان نسبة المردودية تقيس مدى فاعلية استخدام المؤسسة لمجموع أصولها في تحقيق الأرباح، وعليه يمكن تقديم الملاحظات التالية:

- عملية تسيير رقم الأعمال والتكاليف لم يكن جيدا هذا ما يعبر ضعف نسب المؤشر الربحية.
- عدم استغلال الطاقة و سوء تسيير رقم الأعمال مما جعل المردودية المالية غير جيدة لا تكون كما يجب أن تكون عليه.
- عدم استغلال كامل الطاقة المتوفرة للمؤسسة، مما جعل نسب المردودية الاقتصادية سالبة.

ثالثا: دور جدول التدفقات النقدية في اتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
جدول التدفقات النقدية من أهم مؤشرات من اجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرار
الاستثمار.

الجدول رقم(23): جدول تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار للمؤسسة الوطنية
للكهرباء والغاز للفترة 2017-2020

2020	2019	2018	2017	البيان
1884859124.38	2116271725.61	2093931112.92	1884050179.13	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تقييانات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقييانات عينية أو معنوية. لتحصيلات عن عمليات التنازل عن تقييانات المالية الفوائد تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المسلمة
-1884859124.38	-2116271725.61	-2094012612.9	-1884050179.13	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير المالية للمؤسسة انظر للملاحق(10،11،12)

من خلال الجدول اعلاه يلاحظ ان التدفقات اموال الخزينة المتأتية من الانشطة الاستثمارية كلها سالبة
في كل سنوات، وفي تناقص مستمر أي ان شهد التدفقات النقدية الناتجة من الانشطة الاستثمارية عجز
في الفترة الممتدة من 2017 الى 2020، حيث ان اقل التدفق النقدي ناتج عن الانشطة الاستثمارية كان
2017 واعلى تدفق النقدي تحقق سنة 2019 ويعود سبب ذلك العجز في التدفقات المتأتية من
الانشطة الاستثمارية من سنة 2017 الى سنة 2020 الى قيام المؤسسة بتوسيع نشاطها الاستثماري
اضافة الى ارتفاع قيم المسحوبات عن اقتناء تقييانات المالية، كذلك من اسباب العجز ان التحصيلات
عن عمليات التنازل لاتوجد.

المطلب الثاني: دور التحليل المالي في ترشيد قرار التمويل في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

من خلال هذا المطلب يتم تقييم قرار التمويل بواسطة ادوات التحليل المالي من اجل اتخاذ القرار

التمويل المناسب، ومن بين هذه الادوات وهي كالاتي:

اولا: التناسق في الهيكل المالي (التمويلي) في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

لتقييم التناسق في الهيكل التمويلي، سيتم حساب مجموعة رئيسية من المؤشرات التالية:

الجدول رقم(24): حساب الاوزان النسبية لكل من حقوق الملكية ورأس المال و الالتزامات قصيرة

وطويلة الاجل للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017-2020

2020	2019	2018	2017	البيان
22433230048.44	1920379711.40	18576967230.28	17348848541.56	حقوق الملكية
34270675575.08	30135508507.50	28074691391.92	26977645966.69	الخصوم
65.45	63.44	66.16	64.30	الوزن النسبي لحقوق الملكية في الهيكل التمويلي
408307675.89	408307675.89	408307675.89	408307675.89	رأس المال
34270675575.08	30135508507.50	28074691391.92	26977645966.69	الخصوم
1.19	1.35	1.45	1.51	الوزن النسبي لرأس المال
7282333044.30	7385137950.40	7205623999.05	6581122970.53	الالتزامات طويلة الأجل
34270675575.08	30135508507.50	28074691391.92	26977645966.69	الخصوم
21.24	24.50	25.66	24.39	الوزن النسبي لالتزامات طويلة الأجل
4555112482.34	3269990845.70	2292100162.59	3047674454.60	الالتزامات قصيرة الأجل
34270675575.08	30135508507.50	28074691391.92	26977645966.69	الخصوم
13.29	12.04	8.16	11.29	الوزن النسبي لالتزامات قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير المالية السنوية للمؤسسة انظر للملاحق(4،5،6)

تبين النتائج الواردة في الجدول أعلاه إلى أن المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز تعتمد على تمويل

استثمارات على الأموال الخاصة بنسبة كبير، حيث أن تسجيل اقل نسبة سنة 2019 ب63.44%

وارتفعت بعد ذلك تدريجيا إلى أن وصلت في سنة 2020 في حدود 65.45% و يعود سبب ذلك

الارتفاع في الأموال

الخاصة من قبل الإدارة المؤسسة، حيث تقوم في كل مرة باحتجاز جزء من الأرباح وتوزيع جزء.

ثانيا: دور النسب المالية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

تعتبر النسب الهيكل المالي احد أهم النسب المستخدمة في التحليل الهيكل المالي، وتقييم مدى اعتماد

المؤسسة على أموالها الخاصة في تمويلها، ومن خلال ذلك سيتم حساب مجموعة النسب كالاتي:

الجدول رقم(25): حساب نسب التمويل والاستقلالية والمديونية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017-2020

2020	2019	2018	2017	البيان
29715563092.74	26505517661.80	25782591229.33	23929971512.05	الأموال الدائمة
24980061664.35	24212308623.55	23241366359.84	22327440317.20	الأصول الثابتة
1.18	1.09	1.10	1.07	نسبة التمويل الدائم
22433230048.44	19120379711.40	18576967230.28	17348848541.56	الأموال الخاصة
24980061664.35	24212308623.55	23241366359.84	22327440317.20	الأصول غير الجارية
0.89	0.78	0.79	0.77	نسبة التمويل الخاص
0.34	0.36	0.33	0.35	نسبة المديونية
0.65	0.63	0.66	0.64	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير المالية السنوية للمؤسسة انظر للملاحق(1,2,3,4,5,6) تؤكد نتائج الجدول أعلاه ما تم استخلاصه من النسب المالية، وكما هو واضح فنسبة التمويل الدائم اكبر من الواحد طيلة السنوات الدراسة، وهذا ما يعكس إمكانية المؤسسة وحرصها الدائم على تحقيق فائض لتمويل الدورة الاستغلال بالأموال الدائمة، كذلك تشير نسبة المديونية المنخفضة جدا طيلة سنوات الدراسة، ويعبر انخفاض هذه النسبة بشكل عام عن حماية أفضل للدائنين.

ثالثا: دور جدول تدفقات النقدية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز جدول التدفقات النقدية له دور في القرار التمويل والتي تتمثل في الأنشطة التمويلية في مجموع العمليات التي تمكن المؤسسة من الحصول على الموارد اللازمة من المساهمين ودفع الأرباح، وكذلك الحصول على القروض وتسديدها، ومنه سيتم توضيح جدول التدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل.

الجدول رقم(26) : جدول تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويل للمؤسسة الوطنية للكهرباء

والغاز للفترة 2017-2020

2020	2019	2018	2017	البيان
7361631.18	10389362.02	18483021.83	17737626.51	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل
3710815.59	619941.54	1045629.33	153888.45	التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصة وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
3286976030.45	3005952107.72	3146780238.28	2342073987.54	التحصيلات المتأتية من القروض التسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
8876053274.92	11902759255.3	11838202984.7	11281035213.98	التحصيلات بين الوحدات التسديدات بين الوحدات
-5585426428.9	-8887037727.1	-8673985353.95	-8921377488.38	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير المالية للمؤسسة انظر للملاحق(10,11,12)

يلاحظ من خلال الجدول رقم(26) أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الأولى سالبة في جميع السنوات، أي شهد التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية عجز في السنوات الدراسة وسبب ذلك يعود إلى أن التحصيلات المتأتية من القروض قليلة و لا يمكن تغطية كل من تسديدات المبالغ التي اقترضتها المؤسسة من البنوك وتوزيعات الأرباح على المساهمين.

المطلب الثالث: دور تحليل المالي في ترشيد قرارات توزيع الأرباح في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
سياسة توزيع الأرباح، حيث كما تم التطرق إليها في الجانب النظري خلال تعاملها مع الأرباح المحققة وفق ثلاث طرق: إما أن تقوم باحتجاز كامل الأرباح وهذا بغرض تنفيذ خطة الاستثمار أو أن تقوم بتوزيع كامل الأرباح، أو إن تقوم بتوزيع جزء واحتجاز جزء آخر. ومن خلال هذا المطلب سيتم توضيح دور الأدوات التحليل المالي المستعملة من اجل اتخاذ قرار سياسة توزيع الأرباح.

أولاً: دور النسب المالية في اتخاذ قرار توزيع الأرباح في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
نظرا لان المؤسسة محل الدراسة حققت خسائر على التوالي تقدر ب 845752110.33 دج سنة 2017 وقدرت ب 1261775291.73 دج سنة 2018 وقدرت ب 443777751.91 دج سنة 2019 وقدرت ب 1921605197.60 دج سنة 2020 (انظر للملاحق رقم 7،8،9).

ثانياً: دور جدول تدفقات النقدية في اتخاذ قرار توزيع الأرباح في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
جدول التدفقات النقدية يساعد المستثمرين في توقع التدفق النقدي المستقبلي من استثماراتهم، ومن خلال ذلك سيتم توضيح جول التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية وهي كالآتي:

الجدول رقم(27): جدول تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة توزيع الأرباح للمؤسسة الوطنية

للكهرباء والغاز للفترة 2017-2020

2020	2019	2018	2017	البيان
5292965041.21	11503993338	11837804312.5	10977683283.5	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
33984426.76	3020946.21	21664721.81	724360875.19	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
362954040.62	381172791.08	493421441.94	309162214.10	تحصيلات الأخرى
425168049.07	406070871.44	364122059.52	327895809.42	المبالغ الدفوعة للموردين والمستخدمين
398525.97	627288.80	614614.44	586787.00	تسديدات الأخرى
-25125335.00	-37748464.00	-10001216.80	-7881646.03	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
				الضرائب عن النتائج المدفوعة
4563554183	103756891796.9	11011312135.7	11072280994.2	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
-	-	-	-	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
4563554183	10756891796.9	11011312135.7	11072280994.2	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية(أ)

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير المالية السنوية للمؤسسة للكهرباء والغاز

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية موجبة طيلة فترات الدراسة، ويعود السبب ذلك أن التحصيلات من الزبائن فاقت المدفوعات من الزبائن، رغم ارتفاع الفوائد وأعباء الديون نتيجة الحصول المؤسسة على التمويل قصير الأجل إلا أن ذلك لم يؤثر على صافي تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية واستمر تزايد، وبالرغم من ارتفاع الأعباء والمصاريف الخاصة لسير نشاطها نجد أنها حققت صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية موجب طيلة سنوات الدراسة، وهذا أمر جيد باعتبار أن دورة الاستغلال أهم دورة في المؤسسة.

حساب نسبة النقدية التشغيلية: ويمكن حسابها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (28): نسبة النقدية التشغيلية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز للفترة 2017-2020

2020	2019	2018	2017	البيان
4563554183	107568917996.9	11011312135.7	11072280994.2	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية
-1921605197.60	-443777751.91	-1261775291.73	-845752110.33	النتيجة الصافية
-2.764	-24.239	-8.726	-13.091	نسبة النقدية التشغيلية

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير المالية للمؤسسة انظر للملاحق (7،8،9،10،11،12)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية كلها سالبة طيلة السنوات الدراسة، وهذا السبب أن المبالغ المدفوعة للموردين كبيرة جدا مقارنة بالتحصيلات من الزبائن.

العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي: ويمكن حسابه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(29): حساب العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

2020	2019	2018	2017	البيان
4563554183	10756891796.7	11011312135.7	11072280994.2	صافي تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملياتية
34270675575.08	301355508507.50	280746913191.62	26977645966	مجموع الأصول
0.133	0.035	0.392	0.410	العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير المالية للمؤسسة انظر للملاحق(1،2،3،10،11،12)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي موجب في جميع السنوات الأربعة ولكن منخفضة، والتفسير ذلك أن مجموع الأصول اكبر من صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية. حيث أن هذا الصافي تدفقات أموال الخزينة سبب انخفاضه يعود إلى أن المدفوعات للموردين اكبر من التحصيلات من الزبائن.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد إجراء الدراسة حول المؤسسة، تم تجسيد الفصل النظري السابق بدراسة التطبيقية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز، تم التعرف على واقع الوضعية المالية للشركة ودور التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية وفق مجموعة من الأدوات، حيث تم في مرحلة الأولى استخدام مجموعة من الأدوات المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية وتحديد مواطن الخلل بدقة، بالإضافة إلى استعمال جدول التدفقات الخزينة للتعميم وإظهار دور القرارات المالية. ومن هذه الدراسة تبين أن التحليل المالي له دور في تحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وخاصة متخذي القرارات لأنه يساعدهم في تحديد البديل الأمثل للمؤسسة وفي وقت مناسب، ومن هذا يمكن قول من خلال الدراسة التي قمت بها بان وضعية المؤسسة في حالة جيدة، بحيث حققت التوازن المالي، وان النسب سيولة فيها معتبرة وتتمتع بالاستقلالية مالية، بينما النسب المردودية ضعيفة جدا وسببه هو عدم استغلال كامل الطاقة وسوء تسيير رقم الأعمال، النسب النشاط والنسب التمويل وكذلك النسب الربحية كلها جيدة مما مكنت في اتخاذ القرار المالي مناسب، الجدول التدفقات النقدية من خلال نشاطها الاستغلالي نسبة معتبرة، وهذا يعني أن المؤسسة تحقق أرباح من خلال نشاطها الرئيسي وهو يدل على كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح من خلال هذا النشاط. وبهذا يمكن القول أن التحليل المالي أداة هامة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات المالي المناسب.

الخاتمة

الخاتمة

عالجت هذه المذكرة موضوع تحليل المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية حيث قسمت الدراسة إلى جانبين، الجانب النظري والتي يتضمن مدخل عام للتحليل المالي والقرارات المالية. أما الجانب التطبيقي فيتمثل بالدراسة الميدانية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز-المسيلة. بعدما تمت الإجابة على الأسئلة المطروحة حول الموضوع والمتمثلة في دور التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، فتمثلت أساسا في تحليل المالي باستخدام مجموعة من الأدوات المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة الصافية بالإضافة إلى النسب المالية التي تبحث عن مكان الخلل بدقة، والتحليل المالي لا يمكن أن يتم دون استعمال الأدوات الخاصة به.

تم كذلك خلال هذا الموضوع البحث عن إمكانية وجود دور التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية (قرار الاستثمار، قرار التمويل، قرار توزيع الأرباح)، هذه القرارات المالية هي بحاجة إلى تقييمها باعتبار أن المرحلة التقييم من أخذ مراحل عملية اتخاذ القرار، يتم على أساس ما يتم التوصل إليه من نتائج الأخيرة و ثم يتم ترشيد القرار المالي، وتكون عملية اتخاذ هذه القرارات بصفة دائمة ومستمرة، وتتم كذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وجدول التدفقات النقدية أن تبحث نوعية القرارات المتخذة ومدى سلامتها، وعند تحديد نتائج ومواطن الضعف ثم يتم تصحيحها وتشخيصها بدقة ومعالجتها وبعد ذلك يتم تحديد نوع القرار المالي المسؤول عن هذه النتائج.

1- اختبار الفرضيات

بعد تحديد جوانب الموضوع المختلفة، ثم يتم إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز-مسيلة باعتبارها مؤسسة اقتصادية، وبهذا الغرض تم اختبار فرضيات الموضوع والمتمثلة في:

- التحليل المالي يساعد في تسليط الضوء على بيان أداء المؤسسة، ويساعد على التغطي وتجاوز الصعوبات التي تواجهها المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها واتخاذ القرارات السليمة في المؤسسة. يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها:

التخطيط المالي، التحليل الائتماني، التحليل الاستشاري، التحليل الاندماج، والشراء، تحليل الرقابة المالية تحليل التصفية وتحليل التقييم.

- تتمثل أدوات التحليل المالي التي تستعملها المؤسسات وتسعى إليها للوصول إلى الأهداف في:

المؤشرات التوازن المالي بكل أنواعها، النسب المالية وجدول التدفقات الخزينة.

- إن هناك قرارات مالية مختلفة ومتنوعة تتمثل في: القرارات الاستثمارية، القرارات التمويلية، القرارات توزيع الأرباح.

- إن متخذ القرار بعد قيام بتشخيص الوضع المالي للمؤسسة باستخدام الأدوات التحليل المالي وفي نهاية يتخذ القرار نتيجة بناء على خبرته الذاتية وعلى نتائج التحليل وتوقعاته.

2- النتائج النظرية

- التحليل المالي يهتم كثيرا بعملية تقييم الأداء ومن ثم اتخاذ القرارات المالية.
- التحليل المالي يساعد على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- يعتمد التحليل المالي في تقييمه لأداء المؤسسة وترشيد قراراتها على تحليل العديد من المؤشرات المالية والتي تتمثل في النسب المالية والتوازن المالي وجدول التدفقات النقدية.
- المؤشرات المالية والنسب المالية وجدول التدفقات النقدية من أهم أدوات التحليل المالي وإبراز دوره في ترشيد القرارات.
- القرارات المالية هي التي تحدد مصادر الأموال والتي تستخدم في التمويل، فاتخاذ القرار هو جوهر العملية الإدارية، والتي يهدف إلى تحقيق أفضل النتائج.

3- النتائج التطبيقية

- التحليل المالي له دور في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.
- يساعد التحليل المالي في اتخاذ القرار وفي تحديد البديل الأمثل ونوع القرار المالي.
- من أدوات التحليل المالي: مؤشرات التوازن المالي كلها محققة وفي وضعية جيدة.
- نسب النشاط ونسب المردودية من احد النسب المعتمدة في سياسة الاستثمار، حيث أن النسب النشاط أظهرت أن هناك خلل في تسيير، أما نسب المردودية حيث أظهرت انه هناك عدم استغلال كامل للطاقة وهذا مما جعل نسب المردودية غير جيدة.
- نسب التمويل من بين النسب في اتخاذ قرار التمويل وهي كلها جيدة في المؤسسة محل الدراسة.
- نسب السوقية فهي تعتبر من احد النسب التي تساعد في اتخاذ القرار توزيع الأرباح ولكن المؤسسة اقتصادية وبالتالي لا تهتم بالنسب السوقية غير موجودة في المؤسسة ولا تتعامل مع المؤسسة محل الدراسة ليست لها أهمية.

- جدول التدفقات من أهم أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية.
- الأنشطة الاستثمارية سالبة رغم توسع في النشاط وبالرغم قيام بالتنازل عن الاستثمارات.
- الأنشطة التمويلية سالبة، بسبب ارتفاع نسبة الاقتراض من اجل تغطية العجز الحاصل في التدفقات النقدية الاستثمارية.

4- الاقتراحات

- يجب على المؤسسة الاستغلال الكامل للطاقة المتوفرة مما يجعل المردودية المؤسسة جيدة.
- يجب التقليل من قيم المسحوبات عن اقتناء تثبيبات المالية والرفع في التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيبات المالية.

- يجب زيادة في التحصيلات المتأتية من القروض من اجل تغطية كل من التسديدات المبالغ التي اقترضتها المؤسسة.

5- آفاق الدراسة

- أهمية التحليل المالي في رفع مردودية المؤسسة الاقتصادية.
- مدى فعالية التحليل المالي في تحقيق أهداف المؤسسة.
- مساهمة جدول التدفقات النقدية في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادي.

قائمة المراجع

– الكتب

باللغة العربية:

1. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: الإدارة المالية، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011.
2. جمعية حميدات، خير معايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دار النشر المجمع الدولي العربي للمحاسبين، عمان، الأردن، 2014.
3. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2000.
4. خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، ط1، دار وائل للنشر، 2020.
5. خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
6. دريد كمال آل الشيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2016.
7. سالم صلال الحسيناوي، أساسيات الإدارة المالية، دار المدينة الفاضلة، 2014.
8. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الدولية لإبلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع، 2014.
9. طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2018.
10. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، فلسطين، 2008.
11. محمد مدحت غسان الخيري، التحليل المالي (الكشف عن الانحراف و الاختلاس)، ط1، دار الصايل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
12. محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
13. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، دار المنهل للنشر، 2018.
14. محمد عبد الله شاهين محمد، محافظة الأوراق المالية، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2017.
15. محمد شاهين، سياسات التمويل و أثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2017.
16. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية المتقدمة، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، العراق، 2010.
17. مسعود جايد العامري، المعايير المحاسبية الدولية لإبلاغ المالي الدولي، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2021.

18. منير شاكور محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
19. مؤيد عبد الحسين الفضل، نظريات اتخاذ القرارات منهج الكمي، ط1، دار مناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
20. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، رئيس الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2004.
- باللغة الأجنبية:**

21. Karine Cerrada et d'autre, comptabilité et analyse des états financiers, De Boeck supérieur, 2 édition, France, 2016.

2- الرسائل و الأطروحات الجامعية

22. بن دادة عمر، دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد صديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2017.
23. حسن سليمان محمد أبو عودة، مدى قدرة نسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، محاسبة وتمويل، غزة، فلسطين، 2017.
24. معتصم أيمن محمود الحلو، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016.
25. منيرة محمود قسم السيد بابكر، التحليل المالي ودوره في ترشيد قرارات منح التمويل المصرفي، رسالة ماجستير، المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، خرطوم، السودان، 2018.
26. معوج بلال، التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة، رسالة ماجستير، كلية علوم اقتصادية وتجارية وتسيير، جامعة محمد صديق يحي، الجزائر، 2016.
27. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.

3- المحاضرات

28. عز الدين عبد الرؤوف، محاضرات التسيير المالي، إدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.

29. قمان مصطفى، محاضرات التسيير المالي، العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.

4- الدوريات والمجالات

30. عادل علي بابر الماحي أبو الجود، أهمية قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار بالمصارف، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد1، سعودية، 2019.

31. عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، دور استخدام نسب التحليل المالي على تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المدرجة في البورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والحاسبة، مجلد 5، العدد 2، كلية الجامعية للعلوم وتكنولوجيا، غزة، فلسطين، 2018.

32. قمان مصطفى، باكرية علي، مساهمة التحليل المالي الديناميكي في تقييم السياسة المالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مسيلة، الجزائر، 2018.

33. محمود حمام، أميرة دباش، اثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد4، جيجل، الجزائر، 2015.

34. مهري عبد المالك، قياس مساهمة التحليل المالي الديناميكي في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات في المؤسسات قطاع المحروقات الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية المعقدة، العدد6، الجزائر، 2017.

5- القوانين والتشريعات

35. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها كذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009.

الملاحق

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2018	amort 2018	2018	2017
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		1 944 145,99		1 944 145,99	1 944 145,99
Agencements et aménagements de terrains		41 034 545,02	11 521 382,01	29 513 163,01	5 297 060,80
Constructions (Batiments et ouvrages)		334 045 515,49	109 756 629,17	224 288 886,32	145 647 446,37
Installations techniques, matériel et outillage		34 013 278 447,73	14 468 824 095,90	19 544 454 351,83	18 737 642 404,28
Autres immobilisations corporelles		2 571 575 845,66	1 015 092 504,13	1 556 483 341,53	1 986 496 224,05
Immobilisations en cours		1 884 353 971,16		1 884 353 971,16	1 450 084 535,71
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		328 500,00		328 500,00	328 500,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		38 846 560 971,05	15 605 194 611,21	23 241 366 359,84	22 327 440 317,20
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		4 494 588 219,82	295 167 438,84	4 199 420 780,98	4 352 303 739,25
Stocks et encours		68 178 592,70		68 178 592,70	17 012 083,45
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		11 880 275,91	11 374 573,10	505 702,81	809 019,23
Impôts		56 664 063,12		56 664 063,12	15 333 545,84
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		510 167 495,48	1 611 603,01	508 555 892,47	264 747 261,72
TOTAL ACTIF COURANT		5 141 478 647,03	308 153 614,95	4 833 325 032,08	4 650 205 649,49
TOTAL GENERAL ACTIF		43 988 039 618,08	15 913 348 226,16	28 074 691 391,92	26 977 645 966,69

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2019	amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		9 925 561,54		9 925 561,54	1 944 145,99
Agencements et aménagements de terrains		41 034 545,02	12 419 354,81	28 615 190,21	29 513 163,01
Constructions (Batiments et ouvrages)		334 045 515,49	118 967 860,32	215 077 655,17	224 288 886,32
Installations techniques, matériel et outillage		34 953 253 188,78	15 555 894 187,40	19 397 359 001,38	19 544 454 351,83
Autres immobilisations corporelles		2 693 625 943,95	1 107 376 810,98	1 586 249 132,97	1 556 483 341,53
Immobilisations en cours		2 974 753 582,28		2 974 753 582,28	1 884 353 971,16
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		328 500,00		328 500,00	328 500,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		41 006 966 837,06	16 794 658 213,51	24 212 308 623,55	23 241 366 359,84
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		5 842 230 990,72	324 727 555,20	5 517 503 435,52	4 199 420 780,98
Stocks et encours		36 812 664,29		36 812 664,29	68 178 592,70
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		11 948 867,82	11 948 867,82	0,00	505 702,81
Impôts		106 908 565,40		106 908 565,40	56 664 063,12
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		263 749 839,59	1 774 620,85	261 975 218,74	508 555 892,47
TOTAL ACTIF COURANT		6 261 650 927,82	338 451 043,87	5 923 199 883,95	4 833 325 032,08
TOTAL GENERAL ACTIF		47 268 617 764,88	17 133 109 257,38	30 135 508 507,50	28 074 691 391,92

SOCIETE

Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE

2020

CENTRE

DD M'SILA

DATE

BILAN ACTIF

Provisoire

ACTIF	note	brut 2020	amort 2020	2020	2019
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		9 925 561,54		9 925 561,54	9 925 561,54
Agencements et aménagements de terrains		41 034 545,02	13 317 327,63	27 717 217,39	28 615 190,21
Constructions (Batiments et ouvrages)		334 045 515,49	128 179 091,45	205 866 424,04	215 077 655,17
Installations techniques, matériel et outillage		36 311 261 263,75	16 686 490 300,34	19 624 770 963,41	19 397 359 001,38
Autres immobilisations corporelles		2 830 802 413,87	1 231 582 269,33	1 599 220 144,54	1 586 249 132,97
Immobilisations en cours		3 511 971 193,43		3 511 971 193,43	2 974 753 582,28
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		590 160,00		590 160,00	328 500,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		43 039 630 653,10	18 059 568 988,75	24 980 061 664,35	24 212 308 623,55
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		20 240 743,26		20 240 743,26	36 812 664,29
Créances et emplois assimilés					
Clients		9 102 966 686,97	324 727 555,20	8 778 239 131,77	5 517 503 435,52
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		11 981 373,35	11 931 760,73	49 612,62	0,00
Impôts		143 185 410,40		143 185 410,40	106 908 565,40
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		566 682 422,12	1 619 230,62	565 063 191,50	261 975 218,74
TOTAL ACTIF COURANT		9 845 056 636,10	338 278 546,55	9 506 778 089,55	5 923 199 883,95
TOTAL GENERAL ACTIF		52 884 687 289,20	18 397 847 535,30	34 486 839 753,90	30 135 508 507,50

الملحق رقم 03

SOCIETE

Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE

2018

CENTRE

DD M'SILA

DATE

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		408 307 675,89	408 307 675,89
Résultat net		0,00	0,00
compte de liaison**		18 168 659 554,39	16 940 540 865,67
TOTAL CAPITAUX PROPRES		18 576 967 230,28	17 348 848 541,56
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		290 879 781,91	274 349 670,65
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		6 914 744 217,14	6 306 773 299,88
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		7 205 623 999,05	6 581 122 970,53
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		532 654 682,22	971 877 189,90
Impôts		122 157 828,02	120 255 415,61
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 637 287 652,35	1 955 541 849,09
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 292 100 162,59	3 047 674 454,60
TOTAL GENERAL PASSIF		28 074 691 391,92	26 977 645 966,69

الملحق رقم 04

SOCIETE

Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE

2019

CENTRE

DD M'SILA

DATE

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		408 307 675,89	408 307 675,89
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 31 881 968,81	0,00
compte de liaison**		18 743 954 004,32	18 168 659 554,39
TOTAL CAPITAUX PROPRES		19 120 379 711,40	18 576 967 230,28
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		274 748 630,52	290 879 781,91
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		7 110 389 319,88	6 914 744 217,14
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		7 385 137 950,40	7 205 623 999,05
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		885 666 547,98	532 654 682,22
Impôts		153 804 994,21	122 157 828,02
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 590 519 303,51	1 637 287 652,35
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 629 990 845,70	2 292 100 162,59
TOTAL GENERAL PASSIF		30 135 508 507,50	28 074 691 391,92

الملحق رقم 05

SOCIETE

Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE

2020

CENTRE

DD M'SILA

DATE

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		408 307 675,89	408 307 675,89
Résultat net		- 1 921 605 197,60	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 31 881 968,81	- 31 881 968,81
compte de liaison**		23 978 409 538,96	18 743 954 004,32
TOTAL CAPITAUX PROPRES		22 433 230 048,44	19 120 379 711,40
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		280 263 827,22	274 748 630,52
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		7 002 069 217,08	7 110 389 319,88
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		7 282 333 044,30	7 385 137 950,40
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 243 555 153,12	885 666 547,98
Impôts		212 044 045,11	153 804 994,21
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		3 099 513 284,11	2 590 519 303,51
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 555 112 482,34	3 629 990 845,70
TOTAL GENERAL PASSIF		34 270 675 575,08	30 135 508 507,50

الملحق رقم 06

SOCIETE

Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE

2018

CENTRE

DD M'SILA

DATE

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2018	2017
Ventes et produits annexes		9 333 605 465,99	9 094 070 191,26
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
I - Production de l'exercice		3 013 322 974,78	3 305 358 435,11
Achats consommés		- 59 784 902,92	- 39 952 781,77
Services extérieures et autres consommations		- 323 780 976,94	- 274 253 600,35
II - Consommation de l'exercice		- 2 262 655 226,47	- 2 197 503 282,73
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		750 667 748,31	1 107 855 152,38
Charges de personnel		- 797 481 560,18	- 936 331 360,10
Impôts, taxes et versements assimilés		- 162 451 901,58	- 156 339 967,76
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 209 265 713,45	15 183 824,52
Autres produits opérationnels		335 116 859,24	325 119 902,53
Autres charges opérationnelles		- 11 557 286,15	- 19 017 196,08
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 367 624 474,96	- 1 169 459 544,89
Reprise sur pertes de valeur et provisions		580 356,85	16 740 132,18
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 262 742 949,92	- 846 312 876,99
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 262 742 949,92	- 846 312 876,99
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		9 669 452 183,15	9 436 042 188,99
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 10 932 195 133,07	- 10 282 355 065,98
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 262 742 949,92	- 846 312 876,99
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		967 658,19	560 766,66
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 261 775 291,73	- 845 752 110,33

الملحق رقم 07

SOCIETE

Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE

2019

CENTRE

DD M'SILA

DATE

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2019	2018
Ventes et produits annexes		9 531 678 954,40	9 333 605 465,99
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
I - Production de l'exercice		3 810 871 749,16	3 013 322 974,78
Achats consommés		- 60 138 404,23	- 59 784 902,92
Services extérieures et autres consommations		- 314 094 090,00	- 323 780 976,94
II - Consommation de l'exercice		- 2 043 831 589,90	- 2 262 655 226,47
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 767 040 159,26	750 667 748,31
Charges de personnel		- 1 068 409 659,75	- 797 481 560,18
Impôts, taxes et versements assimilés		- 170 271 925,23	- 162 451 901,58
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		528 358 574,28	- 209 265 713,45
Autres produits opérationnels		311 858 971,65	335 116 859,24
Autres charges opérationnelles		- 10 116 304,14	- 11 557 286,15
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 262 947 815,84	- 1 367 624 474,96
Reprise sur pertes de valeur et provisions		2 300,01	580 356,85
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 443 777 751,91	- 1 262 742 949,92
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 443 777 751,91	- 1 262 742 949,92
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		9 843 785 427,11	9 669 452 183,15
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 10 287 563 179,02	- 10 932 195 133,07
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 443 777 751,91	- 1 262 742 949,92
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	967 658,19
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 443 777 751,91	- 1 261 775 291,73

الملحق رقم 08

SOCIETE

Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE

2020

CENTRE

DD M'SILA

DATE

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2020	2019
Ventes et produits annexes		8 979 506 799,03	9 531 678 954,40
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		2 567 488 243,41	3 810 871 749,16
Achats consommés		- 59 837 774,05	- 60 138 404,23
Services extérieures et autres consommations		- 325 813 249,72	- 314 094 090,00
II - Consommation de l'exercice		- 2 286 509 031,68	- 2 043 831 589,90
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		280 979 211,73	1 767 040 159,26
Charges de personnel		- 1 110 929 904,40	- 1 068 409 659,75
Impôts, taxes et versements assimilés		- 166 807 703,81	- 170 271 925,23
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 996 758 396,48	528 358 574,28
Autres produits opérationnels		350 051 217,80	311 858 971,65
Autres charges opérationnelles		- 17 650 297,12	- 10 116 304,14
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 264 910 775,24	- 1 262 947 815,84
Reprise sur pertes de valeur et provisions		18 628 622,32	2 300,01
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 921 605 197,60	- 443 777 751,91
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 921 605 197,60	- 443 777 751,91
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		9 455 221 562,45	9 843 785 427,11
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 11 376 826 760,05	- 10 287 563 179,02
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 921 605 197,60	- 443 777 751,91
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 921 605 197,60	- 443 777 751,91

الملحق رقم 09

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2018

CENTRE DD M'SILA

DATE 44060.37531250017

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)

Définitif

	note	2018	2017
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		11 837 804 312,9	10 977 683 283,5
Autres encaissements		21 664 721,81	724 360 875,19
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		493 421 441,94	309 162 214,10
Autres décaissements		364 122 059,52	327 895 809,42
Intérêts et autres frais financiers payés		614 614,44	586 787,00
Impôts sur les résultats payés			
Autres impôts payés		- 10 001 216,80	- 7 881 646,03
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		11 011 312 135,7	11 072 280 994,2
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		11 011 312 135,7	11 072 280 994,2
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		2 093 931 112,92	1 884 050 179,13
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées		- 81 500,00	0,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 2 094 012 612,9	- 1 884 050 179,1
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		18 483 021,83	17 737 626,51
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		1 045 629,33	153 888,45
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		3 146 780 238,28	2 342 073 987,54
inter-unité décaissements		11 838 202 984,7	11 281 035 214,0
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 8 673 985 354,0	- 8 921 377 488,4
Ecart dû à des erreurs de comptabilisation			
Variation de trésorerie de la période		243 314 168,82	266 853 326,66

Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	266 853 326,66	0,00
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	510 167 495,48	266 853 326,66
Variation de trésorerie de la période	243 314 168,82	266 853 326,66

44060.0

الملحق رقم 10

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2019
CENTRE DD M'SILA **DATE**

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)

Définitif

	note	2019	2018
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		11 503 993 337,96	11 837 804 312,98
Autres encaissements		3 020 946,21	21 664 721,81
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		381 172 791,08	493 421 441,94
Autres décaissements		406 070 871,44	364 122 059,52
Intérêts et autres frais financiers payés		627 288,80	614 614,44
Impôts sur les résultats payés			
Autres impôts payés		- 37 748 464,00	- 10 001 216,80
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		10 756 891 796,85	11 011 312 135,69
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		10 756 891 796,85	11 011 312 135,69
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		2 116 271 725,61	2 093 931 112,92
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées		0,00	- 81 500,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 2 116 271 725,61	- 2 094 012 612,92
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		10 389 362,02	18 483 021,83
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		619 941,54	1 045 629,33
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			

inter-unité encaissements		3 005 952 107,72	3 146 780 238,28
inter-unité décaissements		11 902 759 255,33	11 838 202 984,73
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 8 887 037 727,13	- 8 673 985 353,95
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation			
Variation de trésorerie de la période		- 246 417 655,89	243 314 168,82
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		510 167 495,48	266 853 326,66
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		263 749 839,59	510 167 495,48
Variation de trésorerie de la période		- 246 417 655,89	243 314 168,82

الملحق رقم 11

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2020
CENTRE DD M'SILA **DATE**

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)

Provisoire

	note	2020	2019
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		5 292 965 041,21	11 503 993 337,96
Autres encaissements		33 984 426,76	3 020 946,21
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		362 954 040,62	381 172 791,08
Autres décaissements		425 168 049,07	406 070 871,44
Intérêts et autres frais financiers payés		398 529,97	627 288,80
Impôts sur les résultats payés			
Autres impôts payés		- 25 125 335,00	- 37 748 464,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		4 563 554 183,31	10 756 891 796,85
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		4 563 554 183,31	10 756 891 796,85
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 884 859 124,38	2 116 271 725,61
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées		0,00	0,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 1 884 859 124,38	- 2 116 271 725,61
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			

Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		7 361 631,18	10 389 362,02
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		3 710 815,59	619 941,54
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		3 286 976 030,45	3 005 952 107,72
inter-unité décaissements		8 876 053 274,92	11 902 759 255,33
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 5 585 426 428,88	- 8 887 037 727,13
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation			
Variation de trésorerie de la période		- 2 906 731 369,95	- 246 417 655,89
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		263 749 839,59	510 167 495,48
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		566 682 422,12	263 749 839,59
Variation de trésorerie de la période		302 932 582,53	- 246 417 655,89

الملحق رقم 12

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion

Département:



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

م:

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): **حسيبي هجرية** المولود (ة) بتاريخ: **1997/10/21** ب: **المسيلة**

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: **200336219** الصادرة بتاريخ: **2016/4/24** عن: **المسيلة**

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: **المالية والمحاسبة** تخصص: **محاسبة وتدقيق** خلال السنة

الجامعية: والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**

**دور تحصيل الماخذ في تنفيذ القرارات المالية
في المؤسسات الاقتصادية**

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: **2021/06/10**

التوقيع و البصمة

